هدية المؤلف الى الاستاذ المؤرخ البحاثة
الدكتور السيد فيليب حتي المحترم
دمشق ٢٨ رمضان/١٣٧٢م
٩ حزيران/١٩٥٣م

الزرقا

مصطفى أحمد الزرقاء

في
الحديث النبوي

أمال, ومحاضرات

لطلاب شهادة علوم اللغة العربية
في كلية الآداب
من الجامعة السورية

١٣٧٢ هـ — ١٩٥٣ م

مطبعة الجامعة السورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منه الهداية ، واليه النهاية .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله ومجتباه ، وعلى سائر رسل الله .

وبعد فهذه إملاءات أمليتها وجعلت موضوعاتها محاضرات درسية القيتها على طلاب شهادة علوم اللغة العربية من كلية الآداب في الجامعة السورية ، في علم الحديث النبوي الذي يتكون منه ومما نشأ حوله من العلوم أثر في اللغة والثقافة العربية بارز متطاول. وقد أعقبتها بنصوص مختارة من الحديث الثابت اتخذتها أساساً لتحليل اسلوبه ودراسة نصوصه في محاضرات تالية بعد تلك المحاضرات الاولية عن علم الحديث .

وقد التزمت فيها التبسيط والايجاز كما يناسب مثل هذه الكلية ، بقدر مايجب ان يعرفه طالب علوم اللغة العربية عن ابرز أثر ومؤثر في اللغة وآدابها ، والثقافة العربية وعلومها .

وقد طرقت فيها بعض مباحث جديدة عن الحديث مما يحسن أن يقع على أسماع طلاب الجامعات العربية ، ويكون على اختصاره وايجازه مفتاحاً وسبيلاً الى التوسع فيه فيما بعد .

ومن الله تعالى استمد العون وهو ولي التوفيق .

دمشق ، في ٢٤ جمادى الاولى /١٣٧٢هـ = ٨ شباط ١٩٥٣ م

مصطفى احمد الزرقا

١

معنى الحديث والسنة

تطلق كلمة « **الحديث** » في الاصطلاح الاسلامي على ما أثر ونقل عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من قول ، وفعل ، وتقرير ، وصفات . والمراد بالتقرير ما فعله أحد بحضر من النبي عليه السلام فأقره ولم ينه عنه .

والحديث بهذا المعنى هو مصدر من مصادر التشريع الاسلامي ، أي من مصادر **الدين** بمعناه الشامل لجميع نظمه الشرعية ، من عبادية واجتماعية وقضائية ، في الميدانين: الروحي والمادي .

ويعتبر الحديث النبوي المصدر الثاني للشريعة الاسلامية بعد الكتاب، وهو **القرآن** .

ويرادف الحديث لفظ **السنّة** (بضم السين وتشديد النون) على المشهور من معناه. فان السنة في اللغة معناها الطريقة؛ والمراد بها في اصطلاح الاسلام ما استنه النبي عليه الصلاة والسلام كطريقة مشروعة بقوله أو بفعله أو تقريره . وقد ورد في الحديث عن النبي عليه السلام :

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»

وقد يفرق في استعمال العلماء ومقاصدهم بين لفظي «السنة والحديث»

فيطلق **الحديث** على ماينقل من قول النبي وفعله وتقريره وصفاته ، وتطلق **السنة** على معنى **الواقع العملي** في تطبيقات الشريعة منذ عصر الرسول الى آخر عهد الصحابة .

والفرق بين المعنيين أنه قد ينقل عن النبي عليه الصلاة والسلام حديث لفظي ويرى العلماء أن (الواقع العملي) الذي يثبت نقله مختلف عن مدلول الحديث اللفظي المنقول، فيقال عندئذ : نُقل في الحديث كذا ، والسنة على كذا ، أي أن العمل المأثور في عهد الرسول على خلافه .

وعندئذ اذا كان كل منهما صحيح الثبوت يلجأ العلماء الى التوفيق بين الحديث والسنة ان أمكن التوفيق ، أو الى ترجيح أحدهما في العمل لأسباب مرجحة ان لم يمكن التوفيق ؛ كما اذا تعارض حديثان من قول الرسول منقولان صحيحان ، فانهما يعتبر أحدهما **ناسخاً** والآخر **منسوخاً** ، فيبحث عن الناسخ والمنسوخ منهما .

وعلى هذا التمييز بين معنى السنة والحديث في بعض الاستعمالات يحمل مثل قول عبد الرحمن بن مهدي ، وقد سئل عن رأيه في الامام مالك والاوزاعي وسفيان بن عيينة : أيهم أعلم ؟ فقال :

«الاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث، وسفيان امام في الحديث وليس بامام في السنة ، ومالك امام فيهما معا» .

فللسنة اذن استعمالان : احدهما بمعنى الحديث النبوي ، والآخر بالمعنى الثاني المشروح .

٢

الحديث ، والخبر ، والأثر

المشهور الذي عليه اصطلاح الجمهور أن **الحديث والخبر والأثر** ، هذه الألفاظ الثلاثة ، مترادفة في معناها عند أهل الحديث . فكل منها يدل على معنى **ما أضيف الى النبي عليه الصلاة والسلام من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة .**

ولكن الفقهاء الخراسانيين يفرقون في اصطلاحهم بين **الخبر** ، **والأثر** ، فيقولون :

— الخبر ما يروى عن النبي نفسه ؛

— والأثر ما يروى عن الصحابة من أقوالهم في الشؤون الشرعية .

والجمهور يسمون هذا « خبراً موقوفاً »، للوقوف به عند الصحابي دون أن يعزى إلى النبي عليه السلام .



٣

المتن ، والسند

الأحاديث التي نقلت ، ثم سجلت بالتدوين عن النبي (ص) وتوارثتها الأجيال المتعاقبة إلى عصرنا هذا ، كلها فيها عنصران اثنان : **المتن** ، **والسند** .

فأما **المتن** فهو نص الحديث المرويّ ، أَي انه هو القول المنقول عن النبي عليه الصلاة والسلام أو الفعل أو الصفة أو التقرير .

وأما **السند** فهو الرواة الذين نقلوا بالتسلسل واحداً عن واحد هذا المتن .

و**المتن** في اللغة هو ما بجانب العمود الفقري من عصب ولحم عند الصاب ، وهما في الجسم متنان ؛ ويطلق أيضاً على الظهر كله . وقد سمي به **نص الحديث** لأنه الناحية المقصودة بالنقل ، المعتمد عليها كأصل في الاستنباط والتشريع .

وأما السند (بالتحريك) لغةً فمعناه مايستند اليه ويعتمد عليه. وسميت به سلسلة الرواة الناقلين للمتن لأن معرفة ثبوت هذا المتن من عدمه ، ودرجة الثقة بصحة وروده عن النبي عليه السلام ، يعتمد ذلك على حال الرواة ودرجة الثقة بهم علماً وأمانة ووعياً وضبطا .

٤
طريقة النقل والحفظ

والأحاديث المروية عن النبي (ص) لم يكن يسمعها جميع الناس من الصحابة، وإنما يسمعها طائفة منهم ويغيب عنها أكثرهم. فلا مجال لأن يعرف الغائب هذه الأوامر والنواهي التي تصدر عن النبي (ص) إلا بطريق النقل والتبليغ . ولذا كان النبي عليه السلام يأمر في كثير من المواطن في نهايات خطبه وأَوامره أن تبلغ فيقول :

« ألا فليبلغ الشاهد الغائب فربَّ مبلَّغٍ **أوعى من سامع** »

وهذا النص يرشدنا إلى ماحصل فيما بعد العصر الاول من تقسيم علم الحديث إلى: **رواية ودراية** كما سيأتي .

كان الحديث في عصر الرسول (ص) إنما يحفظ في الصدور ويتناقله الصحابة تناقلاً شفهياً، وقلما كان يدون تدويناً في عهد النبي عليه السلام، وقد أُثر عن النبي (ص) أنه نهى عن كتابة الحديث ، وقال :

«من كتب عني غير القرآن فليمحه»

وكان هذا الحديث الناهي سبباً في الانصراف عن كتابة الحديث في مبدأ الأمر ، واستمر هذا إلى زمن بعد النبي عليه السلام.

ثم نظر العلماء في معنى هذا الحديث والغاية منه ، ورأوا أن الغاية من النهي عنه هي خشية النبي عليه السلام أن يختلط القرآن بالحديث إذا كتب الاثنان ؛ فلذلك أراد قصر الكتابة على القرآن في عصره، فكان له كتبة للوحي يسجلون ماينزل من القرآن في مواضعه بأمر النبي عليه السلام على الرقاع ، والواح العظام .

فبعد أن انقضى عصر الرسالة وزمن بعده ، واستقرت رواية القرآن وكتابته ، وعممت الى الآفاق في عهد عثمان (رض) ؛ وحفظ في صدور الآلاف الكثيرة ، لم يبق محذور من كتابة الحديث ، ولاسيما بعد ان مات كثير من الصحابة الذين يحفظون مختلف الأحاديث في صدورهم، ويُخشى إن لم يجمع الحديث ويسجل أن يزول بزوال حفظته وناقليه. فاستقر رأي العلماء على وجوب كتابته وانصرفوا إلى تدوينه وجمعه .

وأول من أمر بذلك فيما عرف هو عمر بن عبد العزيز كما سنرى .

٥
رواية الحديث بالمعنى

الأصل في نقل الأقوال أن تنقل وتروى بألفاظها الأصلية كما تكلم بها قائلها . وهذا القيد في نقل الحديث النبوي ألزم منه في سائر أقوال الناس ؛ لأن الحديث النبوي مصدر للأحكام الشرعية التي قد يختلف فيها الفهم والاستنباط تبعاً لاختلاف الألفاظ والصياغة .

ولهذا اتفق العلماء على عدم جواز رواية شيء من الأقوال النبوية بالمعنى دون اللفظ مادام النقل باللفظ ممكناً، إلا أن يبين الراوي أنه إنما ينقل بالمعنى دون اللفظ .

واختلفوا في جواز ذلك عندما يكون النقل باللفظ متعسراً كما في الخطب الطوال ، فمنعه قوم ، منهم ابن سيرين ، وعلي بن المديني ، والقاسم ابن محمد . وأجازه آخرون بشرط إمكان المحافظة على المعنى كاملا .

ولم تخل الحال من وجود أحاديث كثيرة روي بعض أجزائها بالمعنى، بدليل اختلاف بعض الألفاظ في بعض روايات الحديث عن بعض . والقدر الذي وجد من المرويات بالمعنى إنما كان على الغالب في الخطب الطوال المروية عن النبي عليه السلام ، وفي مرويات الصحابة قبل عصر التدوين ؛ فهم أهل اللسان ، ويستطيعون إذا نسوا لفظاً مما سمعوا أن يعوضوه بلفظ يؤدي معناه تمام التأدية .

٦

ضرورة الاعتماد على الحديث في بناء الإسلام

إن أحاديث رسول الله (ص) وسنته أصل ومصدر ضروري من مصادر الشريعة الإسلامية ، ولا يمكن الاستغناء عنه في بناء أحكام الإسلام بالاعتماد على القرآن وحده . وذلك أن القرآن – وإن كان هو الأساس الأول للتشريع الاسلامي والمصدر الأصلي الذي بينت فيه أسس الشريعة وأوضحت معالمها في العقائد تفصيلا وفي الأحكام العملية إجمالاً – إنما هو في هذه الناحية كالدستور الاساسي في الشرائع الوضعية لدى الأمم والدول الحديثة .

فهو بصفته الدستورية هذه إنما يتناول بيان الأحكام بالنص الإجمالي، ولا يتصدى للجزئيات وتفصيل الكيفيات إلا قليلاً ، لأن هذا التفصيل يطول به ويخرجه عن أغراضه القرآنية الأخرى من البلاغة ، والعظة، وتسهيل التلاوة ، والحفظ ، وغير ذلك .

فقد ورد في القرآن مثلا الأمر بالصلاة والزكاة وغيرهما من الواجبات مجملاً ولم يفصل فيهما كيفية ولا مقادير ؛ بل فصلت ذلك السنة بقول الرسول عليه السلام وفعله .

وكذلك نص القرآن على حل البيع وحرمة الربا نصاً إجماليا بقوله تعالى : « أَحلَّ اللهُ البيعَ وحرم الربا » ولم يبين ماهي مقاييس الربا وما

هي الأموال والعقود الربوية ، ليعرف مايدخل فيه وما يخرج عنه ؛ وانما جاء بيان ذلك في السنة .

وأمر القرآن أيضاً بالوفاء بالعقود في قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » ؛ ولم يبين : ماهي العقود والعهود الصحيحة التي يجب الوفاء بها، وما الباطلة أو الفاسدة التي ليست محلاً للوفاء؛ فتكفلت السنة أيضاً ببيان اسس هذا التمييز ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام في جملة ماورد عنه في حادثة معروفة :

« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » .

والمراد بما ليس في كتاب الله مايتضمن مخالفةً لأسس الشريعة التي قررها القرآن ؛ فالتعاقد على ذلك واشتراطه باطل ، كما يعتبر اليوم في النظريات القانونية الحقوقية التعاقد على مايخالف النظام العام أو الآداب العامة، أو يخالف النصوص القانونية ، باطلاً .

فكتاب الله هنا ليس معناه القرآن ، بل معناه ما كتبه الله وأوجبه ، أي شريعته التي شرعها . فالكتاب هنا مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي المكتوب، كما في قوله تعالى : «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباموقوتا» .

على أن القرآن قد تناول بالتفصيل بعض جزئيات الأحكام في بعض المواضع أو الموضوعات، كما في المواريث ، وكيفية اللِّعان (١) بين الزوجين،

---

(١) ـ اللعان هو محا لمة مشروعة يجريها القاضي بين الزوجين اذا قذف الرجل زوجته ، اي اتهمها بالزنى ، أو نفى عنه نسب مولودها ، فللمرأة في شريعة الاسلام أن تدعي على هذا الزوج وتطلب تبرئة نفسها، فاذا أصر الزوج على اتهامه إياها يتلاعنان،

وبعض من العقوبات وهي القصاص والحدود ، وبيان النساء المحارم في النكاح ، وغير ذلك .

ولهذا الاجمال في نصوص القرآن مزية هامة أخرى بالنسبة الى أحكام المعاملات والحقوق المدنية ، والنظم السياسية والاجتماعية ؛ فإن هذا الإجمال يساعد على فهم تلك النصوص المجملة وتطبيقها بصور مختلفة يحتملها النص كلها ، فيكون باتساعه قابلا لمجاراة المصالح الزمنية ، وتنزيل حكمه على مقتضياتها بصورة لاتخرج عن أسس الشريعة ومقاصدها ، فلا يحصر تطبيق الشريعة بصور محدودة معينة قد تصبح محرجة مع تطور الزمن ، وأساليب الحياة وإدارة الامور .

مثال ذلك : أنه ورد في القرآن النص على الشورى السياسية دون تعيينها بشكل خاص ، فكانت شاملة لكل نظام حكومي يجتنب فيه الاستبداد ، ويتحقق فيه تشاور واحترام متبادل صحيح بين الحكام وأولي الرأي والعلم في الأمة ، سواء أكان نظاماً جمهورياً ، أو ملكياً دستورياً ، أو غير ذلك ، مما لااستئثار فيه لفرد أو لفئة ، بحسب ماتمليه المصلحة

أمام القاضي بطلب المرأة .

وطريقة اللعان أن يقسم كل منهما أربع أيمان يشهد فيها الرجل الله على صدقه ، والمرأة على كذبه ، وتدعو المرأة بغضب الله والرجل بلعنة الله على الكاذب . ثم اذا أصرا يفرق القاضي بينهما ، ويقطع نسب الولد عن أبيه ، ويلحقه بأمه ، فلا يعاقب الرجل عقوبة القذف ، ولا تعاقب المرأة عقوبة الزني . ثم لا يجوز أن يعودا الى حياة زوجية بعقد جديد بعد ذلك مالم يعترف أحدهما بكذبه في الأيمان التي حلفها ، وعندئذ تجب عقوبته .

العامة في إدارة الشؤون .

وعلى كل ، مهما كانت العوامل والأهداف والحكم الداعية إلى هذا الإجمال في نصوص القرآن ، قد كانت نصوصه لهذا السبب محتاجة الى البيان بالسنة النبوية التي تشرح ماأجمله ، وتفصل أساليب تنفيذ أوامره من حيث الكيفيات والكميات ، ليمكن العمل بها وتعرف حدودها في الشمول والاقتصار ، وتنزل عليها جزئيات الحوادث والأعمال .

ولذلك جاء في القرآن إحالةعامة على السنة النبوية في هذهالتفصيلات بقوله تعالى :

« وما آتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا » .

وثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال :

« ألا إني قد أوتيت الكتاب ومثله معه » .

أي أوتيت الأحكام التي جاء بها القرآن ، ومثلها مما أبينه أنا للناس .

ومن ثم كانت السنة مفتاح الكتاب ، والعمل بها من لوازم العمل بالكتاب نفسه لايستغنى عنها في طريق تطبيق أوامره وتعاليمه .

فيخطىء كل الخطأ من يتوهم إمكان فصل السنة النبوية عن القرآن في وجوب العمل والتطبيق ، ويتوهم أن العمل بالقرآن وحده يكفي في تنفيذ الشريعة ؛ وذلك لما رأينا أولا من أن هذا العمل بالكتاب غير ممكن في كثير من المواطن المجملة الا بالرجوع الى السنة المفسرة ؛ ولأن السنة أيضاً قد تضمنت أحكاماً جديدة لم ترد في الكتاب ، كميراث

الجدة مثلا وكحدّ الشُّرب (أي عقوبة شارب الخمرة) ، فان هذين الحكمين مما لم يذكر في القرآن وتضمنتهما السنة وهما من الأحكام الأساسية في الشريعة .

ففكرة ترك السنة والاكتفاء بالقرآن هي إما جهل لا يقوم على علم أو حقيقة ، وإما تضليل يهدف إلى مقاصد تهديمية سيئة لا إلى حقيقة علمية .

وقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أيضاً أنه قال :

« لا أُلْفِينَّ أحدَكم على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ».

٧

مقدار الاحاديث المنقولة

إن الأحاديث المروية هي ولاشك محدودة المقدار، نُقل منها ودُوّن القليل ، وضاع الكثير . ولكن أحاديث الأحكام التي يتعلق بها معرفة تنفيذ الشريعة ، والحق ، والباطل ، والحرام والحلال، كلها مجموعة لم يضع منها شيء ، لأنها شرع عملي ، فتطبيقها والعمل بها منذ صدورها كفيل بحفظها ونقلها .

والسنة أو الحديث بالمعنى الذي سبق شرحه لا تقتصر على نواحي الأحكام التشريعية العملية بل تتناول كثيراً من الموضوعات الأخرى كالقصص التاريخي ، والوعظ والإرشاد ، والعادات، والآداب، ووقائع

الجهاد وأحكامه ، والحقوق الدولية بعنصريها من حقوق الحرب والسلم ، وغير ذلك .

فالسنة النبوية جالت في سائر المقاصد التي جال فيها القرآن .

والشريعة الاسلامية تقوم على نظام يهدف الى إصلاح الناحية الروحية النفسية في الانسان بالعبادة ومايتصل بها ، واصلاح الناحية العقلية بالعقيدة والعلم ، والناحية المدنية بأحكام المعاملات وتفصيل الحقوق والقضاء ، والناحية الزجرية بالعقوبات الحكيمة العادلة القامعة .

ومن هنا كانت الشريعة الإسلامية بحسب مبادىء القرآن والسنة شريعة دينية مدنية معاً ، لإصلاح الفرد والمجتمع اصلاحاً معنوياً ومادياً في كل مايتصل ببناء الحياة البشرية الصالحة .

ومن ثم كانت الاحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم متشعبة الموضوعات ، ومشتملة على سائر الأهداف الشرعية المشار اليها ؛ ففيها أحاديث الأخلاق والمواعظ التي تسمى «الرقائق» ؛ وفيها أحاديث الأحكام التي تدور على موضوعات تشريعية ؛ وفيها القصص الذي يتناول نواحي من التاريخ الذي يتعلق به غرض شرعي ؛ إلى غير ذلك من المقاصد .

وتتضمن الأحاديث النبوية أيضاً نقل صفات النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخلاقه ، وطبائعه ، وطراز حياته في بيته وخارجه ، وسائر مايعتبر فيه النبي عليه السلام قدوة للأمة .

فما كان من حياته الداخلية فهو ينقل عن أزواجه أمهات المؤمنين ؛

وما كان من حياته الخارجية ينقله صحابته المشاهدون .

وقد دامت الدعوة منذ البعثة الى وفاة النبي عليه السلام مابين مكة والمدينة ، أي قبل الهجرة وبعدها ، نيفاً وعشرين سنة كان فيها كل ما يشاهَد ويُسمع من النبي (ص) محلا للنقل وللرواية ، لأنه كله يتعلق به أَغراض شرعية تحليلاً وتحريماً، وإيجاباً واستحساناً ، ووعظاً وتوجيهاً؛ وكله يجب أن يذاع ويعرف للعمل والاتباع ، كما تنشر القوانين اليوم ، كي تكون الشريعة معلومة ، اذ لايصحّ التكليف إلا بمعلوم .

وعلى هذا يجب أن يكون مقدار الأحاديث المروية كثيراً جداً ، ولاسيما إِذا لوحظت الخطب الطوال التي كان يخطبها عليه السلام .

على أَن المأثور الثابت مما نقل الينا من السنة النبوية لايتجاوز بضعة آلاف من الأحاديث وان كان مجموع المنقول ثابته مع ضعيفه ، بمختلف درجات أسانيده ومراتبها في الصحة وعدمها . اكثر من ذلك .

وهذا ليس بالكثير في ذاته بالنسبة لما أَوضحناه آنفاً ، ولاسيما أن كثيرا من هذه الأحاديت المروية لايتجاوز كلمتين أو ثلاثاً .

فلو أن الانسان أحصى كلام نفسه الذي يصدر عنه في يوم واحد لتجاوز حدود الاستيعاب .

فالمتأمل في هذه الناحية يرى أنه في الحقيقة قد ضاع كثير من الأحاديث التي لاتتعلق بالأحكام التشريعية ، لأنه في الواقع كان ينبغي أن يكون مقدار الأحاديث النبوية المروية أكثر مما وصل الينا :

فمنها ما قد ضاع لأنه ظل في صدور رواته الأولين وذهب معهم دون أن يدوّن ؛ ومنها ماضاع بضياع مدوناته من الكتب المخطوطة .

أما أحاديث الأحكام فقد ظلت محفوظة لأنها منذ البداية كانت محل العناية الكبرى بكثرة التداول والتناقل ، لمكانها في التطبيق والعمل كما أشرنا اليه .

ومن هنا يتضح أنه لامجال ولا محل للاستكثار الذي يتوهمه بعض الناس لأول وهلة في مقدار الأحاديث المروية .

٨

اختلاط الصحيح بغيره أول الأمر

على أن مجموعة هذه الأحاديث المنقولة ، كما أشرنا اليه ، ليست كلها من الأحاديث الصحيحة الثبوت عن النبي (ص) والتي يعتمد عليها في إثبات الأحكام ؛ بل هي متفاوتة المراتب في نظر العلماء ، ففيها الثابت والضعيف ، والمقبول والمرفوض . وهذا التفاوت فيها إنما هو تبع لتفاوت أسانيدها ، أي أحوال رواتها ، لأن الرواة المتسلسلين في كل حديث مروي الى عصر الفراغ من تدوين السنة يتفاوتون كثيراً في الصفات التي يشترطها علماء الحديث في الراوي لقبول روايته .

يقول الحافظ الذهبي (١) في خطبة كتابه « ميزان الاعتدال » —

---

(١) — هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، شمس الدين ابو عبدالله من كبار —

وهو كتاب أساسي في تاريخ الرواة وأَحوالهم وتراجمهم — نقلا عن ابن سيرين[١].

« انهم لم يكونوا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة فأخذوا حديثه ، ومن كان من أَهل البدع فتركوا حديثه » .

والفتنة التي يعنيها هي الفتنة التي وقعت في قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض) أو في عهد علي ومعاوية ، وانقسام الناس الى فرق مذهبية كالخوارج والشيعة والقَدَريين (وهم منكرو القدر الالٰهي)، وغيرهم من الفرق[٢].

—حفاظ الحديث ، علامة محقق مؤرخ ولد وتوفي في دمشق (٦٧٣ —٧٤٨ ﻫ) وطاف كثيراً من البلدان في سبيل العلم. تصانيفه كثيرة تقارب المئة ومن أشهرها كتاب «دول الاسلام » وغيره في التاريخ الاسلامي العام ، و كتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » في تاريخ رواة الحديث وأحوالهم (ر : فوات الوفيات ٢/١٨٣ والاعلام للاستاذ خير الدين الزركلي) .

(١) – هو محمد بن سيرين البصري أبو بكر كان امام وقته في علوم الشريعة بالبصرة وهو تابعي أدرك بعض صحابة الرسول (ص) اشتهر بالفقه والحديث وعرف بمزيد الورع ، وكان من المجتهدين ولد وتوفي بالبصرة (٣٣ — ١١٠ ﻫ) وكان بزازاً (ر : وفيات الاعيان لابن خلكان ، والأعلام للزركلي) .

(٢) — انظر كتاب « الثقافة الاسلامية » لاستاذنا المرحوم الشيخ راغب الطباخ ص / ٢٠٣ .

٩

وضع الاحاديث المكذوبة

(عوامله ودلائله)

وقد شاع الوضع أيضاً منذ عهد الفتنة المشار اليها ، و كثر الوضاعون للأحاديث المكذوبة على لسان الرسول عليه السلام ، واستمر هذا الوضع الى زمن بعد عصر تدوين الحديث .

وقد كان لوضع الحديث عوامل وأسباب كثيرة .

أ) — فمنها عوامل سياسية كانت تحمل بعض الناس على وضع أحاديث مكذوبة ، بتشجيع من بعض الملوك أو الامراء أو أحزابهم ، خدمة لمآربهم السياسية ، ودعماً لسلطانهم ضد خصومهم السياسيين .

كما يروى كذباً من قبل عملاء العباسيين في مناهضة دولة العبيديين أن النبي عليه السلام قال :

إن هذا الامر — أي الخلافة — اذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يسلموه الى عيسى بن مريم او المهدي »[١] .

---

(١) — ر : آخر خطبة كتاب « تاريخ الخلفاء » للسيوطي

والكذب والاختلاق السياسي في هذا الحديث المزعوم واضح ظاهر . وقد أثبته الزمن أيضاً فيما بعد ، إذ خرج الامر فعلا من يد العباسيين . والغريب أن ينقل السيوطي هذا الحديث الموضوع ويستند اليه في مقدمة تاريخه هذا ، وهو مؤلف كتاب « اللآلىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة » .

ب) — ومنها عوامل مذهبية عن طريق الفرق المبتدعة تأييداً لمذاهبهم . وهذا السبب من أعظم عوامل وضع الاحاديث .

فقد نشط أهل الفرق المبتدعة لوضع أَحاديث توافق أهواءهم ؛ كما وجد جماعة من الزنادقة أو الدخلاء في الاسلام القاصدين الى إفساده والإفساد بين أهله ، فالتجأوا الى وضع الاحاديث توصلا لأهدافهم وتضليلاً للعامة .

وبعض هذه الفرق المذهبية تمزج مذهبيتها بحزبية سياسية أيضاً كالخوارج وبعض فرق الشيعة ، فيجتمع لدى هؤلاء العاملان المذهبي والسياسي على وضع الاحاديث .

وقد ذكر العلماء المحققون أنه : بعد فتنة مقتل عثمان ، واختلاف الأقوام في الخلافة ونشوء الفرق المذهبية انصرف اهتمام كل حزب أو فرقة الى استنباط الأدلة والتماس الأحاديث المؤيدة لدعواه ، فكان بعضهم اذا أعوزه الدليل اختلق حديثاً ، وكثر ذلك أَثناء تلك الفوضى ، فكان المهلب بن أبي صفرة يضع الحديث ليشد به أزر الخليفة ويضعف به أمر الخوارج .

فلما هدأَت الفتنة عمد العلماء الى التحقيق والتفريق بين الموضوع والصحيح من الحديث ، ومن هنا نشأت علوم الحديث وفنونه .

ج) — ومنها عوامل اكتسابية يعمد فيها بعض الدجالين الى وضع الاحاديث ، ليرتزقوا بها عن طريق الوعظ والقصص الغريب الكاذب ،

تمويها على عوام الناس الذين لايستطيعون التمييز بين العالم المتقيد، والدجال المتصيد .

د) — ومنها عوامل التقرب والنفاق لبعض الحكام والأمراء لاحراز المكانة لديهم .

هـ) — ومنها عوامل الترغيب في بعض الشؤون الدينية عن حسن نية كما في الأحاديث الموضوعة للترغيب في قراءة سور من القرآن ، يذكر في هذه الاحاديث ثواب عظيم جداً لقاريء تلك السور . وقد شحنت بعض كتب التفسير كالكشّاف للزمخشري (١) بطائفة من هذه الاحاديث الموضوعة في آخر تفسير كل سورة . وقد يرويها بعضهم على علم منه بوضعها ، ولا يفكر بأن إثمها أكبر من نفعها !!

هذه أهم عوامل وضع الأحاديث المكذوبة .

أما دلائل كون الحديث موضوعاً فأهمها أَن يكون في سنده راوٍ معروف بالكذب .

---

(١) — هو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري نسبته الى « زمخشر » من قرى خوارزم (٤٦٧ — ٥٣٨) ، ويلقب : جار الله لمجاورته مدة بمكة . كان من كبار أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب ، تنقل في البلدان ، وكان معتزلياً في عقيدته ، وله نقائض مع الامام الغزالي وغيره من علماء السنة وهو كثير المؤلفات ومن أشهرها تفسيره المسمى بالكشاف ، توخى فيه كشف أسرار البلاغة القرآنية يجر كثيراً من آيات العقائد في التفسير الى مذهب المعتزلة ، وكتاب « أساس البلاغة » توخى فيه تمييز المجاز عن الحقيقة في معاني الالفاظ واستعمالاتها .

ومن دلائل الوضع في المتن بقطع النظر عن السند ، أَن يشتمل متن الحديث على خطأ لغوي أَو لحن ، أَو حكم مخالف لقواعد الشريعة أَو مناف لمقاصدها ، كما لو يتضمن الحديث ترتيب ثواب عظيم جداً على عمل يسير لا جهد فيه ولا تضحية تستوجب هذا الثواب فان من قواعد الشريعة ان الثواب على قدر المشقة ، ولو صح ترتيب أعظم الثواب ، أو محو الذنوب بأيسر عمل لكان هذا مشجعاً على المعاصي والآثام .

فمثل هذه الأحاديث تحمل الناس على التواكل والقعود عن الواجبات الشاقة اعتماداً على ثواب عظيم لأعمال يسيرة .

ومن الدلائل أيضاً ان يتضمن الحديث تأييد نحلة مبتدعة او مذهب سياسي .

١٠
موقف علماء صدر الاسلام

من مجموع الاحاديث المختلطة

تجاه هذا الاختلاط الذي وقع بين الصحيح الثابت وغيره من الأحاديث ، وهذا الوضع الذي حصل من الكذابين الوضاعين بين الناس ، يوجد احتمالات ثلاثة في الموقف الذي يجب أن يقفه علماء الاسلام من مجموعة الاحاديث التي تروى :

١ ــ فإما أن يصرف النظر عن كل الأحاديث التي تروى دون بحث

عن صحيح أو ضعيف لاختلاط هذه الأنواع . وعندئذ لا مرجع للشريعة يعتمد عليه إلا القرآن وحده .

٢ — وإما أن يُقبل كل ما نُقل وروي ، بحجة أن السنة لا يستغنى عنها في فهم الكتاب وتنفيذ أَحكامه .

٣ — وإما أن يعمد الى غربلة هذه الاحاديث ونخلها ونقدها وتمييز الصحيح فيها من غيره ليؤخذ بالاول ويترك الثاني ، وفقاً لمقاييس وقواعد توضع وتؤسس لأجل هذا التمييز .

ولا شك أنه لا يعقل المسلك الاول من هذه الاحتمالات لأن فيه إضاعة للشريعة ، كما أنه لا يعقل المسلك الثاني لأنه يدخل في الشريعة ماليس منها ويشوه حقائقها فيكون في النتيجة كالمسلك الأول تضييعاً لحقيقتها .

فلم يبق معقولاً وواجباً إلا المسلك الثالث وهو تجريد الهمة ، وتجنيد العقل والعلم والعزم لتحرير مجموعة السنة ، وتمييز الصحيح عن غيره منها ، ولا سيما أن هنالك مرجعاً أساسياً يرجع اليه ويستنار به في هذا الطريق وهو القرآن وما تضمنه من أحكام وقواعد وأسس شرعية لا يقبل من الاحاديث ما يخالفها ، لأنه لا يمكن أن يصدر عن النبي (ص) ما يخالف القرآن .

فالقضية من هذه الناحية تشبه موقف المؤرخين من الروايات التاريخية وإن كانت من حيث الموضوع أعظم خطورة ونتائج ؛ فالأخبار التاريخية

مشحونة بالوقائع الصحيحة وغير الصحيحة وقد اختلط فيها الحابل بالنابل بصورة تفوق كثيراً ماوجد في نقل الأحاديث النبوية لدينامن اختلاط.

ومع ذلك لم يكن هذا مسوغاً لاهمال التاريخ إهمالا كلياً وعدم الاعتماد على شيء من منقولاته بحجة هذا الاختلاط، بل كان ولا يزال العلماء المؤرخون يمحصون الروايات التاريخية ويختارون منها ماتظهر لهم صحتها.

فكذلك يجب أن يكون موقف العلماء في تحرير السنة النبوية وتمحيصها بصورة أضبط وأدق من تمحيص الروايات التاريخية ؛ وهو المسلك الذي اختاره علماء الاسلام فعلاً، فانصرفوا الى تدوين السنة وتحريرها وقام بذلك اساطين علماء الحديث المختصين وجهابذتهم. وقد تفرغ منهم كثيرون لهذه الناحية، وعُنوا بتنقيح الحديث وتنقيته من الضعيف والدخيل، فانقطع لها أناس كثيرون بكل وسائلهم ومواهبهم، ووضعوا علم **اصول الحديث** الذي كانت قواعده أدق ميزان لوزن الأحاديث من حيث السند ومن حيث المتن، وتمييز الاصيل عن الدخيل وتصنيف الحديث الذي لايحكم بوضعه الى اقسام تتفاوت بحسب عللها واحوالها قوة وضعفاً.

وقد انشاوا ايضاً علم تاريخ الرواة، ذلك العلم الذي كان أجل عون على خدمة الحديث النبوي وتنقيته عن طريق معرفة أحوال الرواة ونشأتهم وحياتهم العلمية والعقلية والمذهبية والسياسية، وشيوخهم الذين اخذوا عنهم ورأي هؤلاء الشيوخ فيهم، وتلاميذهم الذين تخرجوا عليهم، وكل

صفاتهم التي لها صلة بدرجة الاعتماد على صحة نقلهم من علم وصدق وأمانة وورع وعقيدة ونباهة ويقظة ومعرفة بأحوال العصر ورجاله وصلاحه وفساده وجميع العوامل التي تورث الشك أو الثقة بالاشخاص .

فقد يكون الرجل لديهم من أورع الناس وأصلحهم ديناً وأمانة ، ولكنه لا يوثق بيقظته ونباهته أو بحفظه وضبطه ، فيكون من المغفلين الذين يمكن أن ينخدعوا بمظاهر أحوال الصلاح في بعض الرواة ، فإن من يكون كذلك لم يقبلوا روايته رغم تقديرهم لورعه وتقواه ، وفي ذلك يقول الإمام مالك بن أنس [١] في عبارته المأثورة المشهورة عنه :

« إننا نردُّ روايةَ قوم وإنا لنرجو شفاعتهم يوم القيامة » .

ومن ثَمَّ قسموا البحث في علم الحديث الى ناحيتين : ناحية الرواية وناحية الدراية كما سنرى قريباً .

---

(١) — هو الامام العظيم الفقيد المجتهد مالك بن أنس بن مالك الاصبحي (٩٣ — ١٧٩ هـ) عالم المدينة ومحدثها صاحب المذهب الفقهي المعروف بالمذهب المالكي أحد المذاهب الاربعة الكبرى الحية . ساد مذهبه القضاء في الاندلس قضاء وفتيا ، ولا يزال هو السائد الى اليوم في المغرب عملا وفتيا . كان صلباً في دينه . قوي الحفظ . وشي به الى جعفر عم المنصور العباسي فضربه بالسياط ثم انجلت عنه الفتنة ووجه اليه الرشيد ليأتيه فيحدثه ، فقال : العلم يؤتى فقصده الرشيد في منزله . وسأله المنصور أن يضع كتاباً يوطيء العلم للناس فوضع كتابه « الموطأ » ضمنه الأحاديث النبوية الثابته التي تعتبر أصول مذهبه الفقهي .

والواقع أنه قد بلغ علماء الحديث في هذا البحث والتقصي في تمييز الاحاديث الصحيحة من غير الصحيحة ، وتمييز الرواة الموثوق بهم من غير الموثوق بهم مبلغاً منقطع النظير في التاريخ العلمي ؛ فقد صرف الكثيرون من فحول العلماء اعمارهم كلها على هذه المهمة . وتتبعوا تاريخ كل راو وأطوار حياته ، وسجلوا عنه في كتب تاريخ الرواة كل ماله علاقة في تكوين الثقة به أو عدمها أو درجتها ، وعينوا مركزه منها . ووضعوا من قواعد النقد والتمحيص ، وأصول التمييز والتخليص ، لمعرفة مواطن الاطمئنان ومواطن الشك والارتياب في الروايات والمرويات والرواة مابلغ حد الاعجاز في قوة التمييز وصحة النقد ، ليكونوا على بصيرة في القبول والرد . حتى انهم ليتتبعون حالة الشخص فيحكمون عليه بقبول الأحاديث التي رواها في وقت معين يوثق به فيه دون مابعده اذ يكون قد طرأ عليه ضعف او مرض أو انحراف في العقيدة أو غير ذلك .

وكان من قواعد احتياطهم في أمر تحرير الحديث ونقده أنهم لا يقبلون رواية شخص مستور الحال فلا يكتفون بأن يكون الشخص لم يعرف عنه شائبة بل يشترطون أن يكون متحققاً فيه ومعروفاً عنه صفات القبول وصلاح الحال بالعلم والضبط والصدق وحسن العقيدة والتقوى وسائر مورثات الثقة ، ولذا يقول الامام عبد الله بن المبارك[١] :

---

(١) — هو الامام الحافظ عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي شيخ الاسلام—

« الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ماشاء » .

وقال الامام سفيان الثوري : « الاسناد سلاح المؤمن » اي انه هو القوة والوسيلة للوصول الى تحقيق الحق والدفاع عنه وتمييزه من الباطل (١)

ومعنى الاسناد ذكر سند الحديث ،أي سلسلة الرواة عند روايته متنه ليعرف من يضاف اليه النقل فاذا كان الراوي الاخير من الثقاة وكان الإسناد الذي ذكره يوثق به في جميع أفراد سلسلته قبل الحديث من ناحية السند ، فيبقى النظر في احوال المتن وما يوافقه أو يخالفه من الروايات الاخرى أو من القواعد المقررة في الشريعة .

ويقول ابن سيرين : « ان هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » .

ويقول ابن خلدون في كلامه على علوم الحديث من مقدمته :

« ومن علوم الاحاديث النظر في الاسانيد ومعرفة مايجب العمل به من الاحاديث لوقوعه على السند الكامل الشروط لأن العمل انما

— المجاهد أفنى عمره في الاسفار والرحلات حجا وجهاداً وتجارة ، جمع الحديث والفقه والعربية والمعرفة بأيام الناس ، أي وقائعهم . و كان شجاعاً جوادا) ١١٨ — ١٨١هـ» وهو أول من صنف في أحكام الجهاد . (ر : الرسالة المستطرفة للكتاني ص /٣٧/ والاعلام للزركلي) .

(١) — ر : خطبة كتاب ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ، وخاتمة « الشمائل المحمدية » للترمذي ، والثقافة الاسلامية لاستاذنا المرحوم الشيخ راغب الطباخ ص — ٢٠٣ — ٢٠٤

وجب بما يغلب على الظن صدقه من اخبار رسول الله (ص) فيجتهد في الطريق التي تحصل ذلك، أي غلبة الظن وهو بمعرفة رواة الحديث بالعدالة والضبط. وانما يثبت ذلك بالنقل عن أعلام الدين وبتعديلهم وبراءتهم من الجرح (١) والغفلة. ويكون لذلك دليلاً على القبول أو الترك. وكذلك مراتب هؤلاء النقلة من الصحابة والتابعين وتفاوتهم في ذلك وتميزهم فيه. وكذلك الاسانيد تتفاوت باتصالها وانقطاعها بأن يكون الراوي لم يلق الراوى المنقول عنه، وتتفاوت ايضاً بسلامتها من العلل الموهنة لها».

وبذلك يحكم كل مطلع خبير بأن علماء السلف في الاسلام قد أحرزوا في هذا المنهج الذي نهجوه من تمحيص الأحاديث أعظم نجاح مأمول، وكان توفيقهم في غايتهم هذه أجل توفيق يمكن أن يتصور في هذا المضمار. وهكذا استطاعوا أن يصونوا أصول هذه الشريعة ومصادرها من العبث أبد الدهر بحيث يستطيع الباحث المتجرد في كل عصر أن يميز بمنتهى السهولة الشريعة الاصلية من العادات والتقاليد والتشويهات الدخيلة التي يلصقها بها جهل الاتباع، أو دس الدساسين.

---

(١) — الجرح في اصطلاح المحدثين والفقهاء هو الطعن في الشخص بما يخل بالثقة به ويقابله **التعديل**، وهو وصفه بالعدالة، أي بالصدق والامانة وحسن الدين.

١١

الرواية والدراية

وميلاد علم اصول الحديث

أ) – **الرواية** يقصد بها مجرد نقل الحديث والاحاطة بطرق أسانيده وضبط الالفاظ في المتن والسند، وتحقيق الاسماء، وكل مايعود الى نقل الحديث مضبوطاً عمن يروى عنه دون البحث في احوال الرواة والمتن، ذلك البحث الموصل الى الحكم على مرتبة الحديث في درجات الصحة والضعف.

ب) — وأما **الدراية** فهي التمحيص والتمييز والنقد والبحث في عوامل الحكم على السند بالصحة أو الضعف، وفي فهم المتن فهماً علمياً.

وقد وجد أناس من نقلة الحديث أجادوا الرواية وكانوا فيها ثقات ولكنهم لم يجيدوا الدراية، كبعض المحدثين غير الفقهاء،

ووجد أناس حذقوا الدراية واشتهروا بها اكثر من الرواية، كبعض الفقهاء غير المحدثين.

ووجد أناس كانوا من أعلام الرواية والدراية جميعاً، فكانوا فقهاء ومحدثين معاً، كالامامين مالك والشافعي (١).

(١) — هو الامام العظيم الفقيه المحدث محمد بن ادريس الشافعي القرشي الهاشمي «١٥٠ — ٢٠٤» (ثالث الائمة المجتهدين الاربعة أصحاب المذاهب الفقهية —

ج) — **وعلم اصول الحديث** قد تمخضت عنه ناحية الدراية ، ويسمى أيضاً : **مصطلح الحديث** . وهو يعتبر بحق من أثمن ماخلفته الثقافة العربية الاسلامية من مبتكراتها لأنه أصلح وأدق ميزان علمي عقلي لتمحيص الأخبار والروايات ، وتمييز صحيحها من زيفها .

فقد أحكم فيه وضع قواعد هذا التمحيص والنقد كما قسمت فيه أنواع الروايات ومزاياها وعللها تقسيماً بديعاً مستوعباً ، ووضعت لها أسماء اصطلاحية تدل على كل نوع من الروايات والاحاديث بما فيه من هذه المزايا أو العلل بحيث يعرف تفصيل مدلولها بمجرد ذكرها لدى علماء الحديث دون حاجة الى شرح ، كالصحيح ، والضعيف ، والمسند ، والمتصل والمرفوع ، والموقوف ، والمرسل ، والمنقطع ، والمقلوب ، والمعضل ، والمعلق ، والمدلس ، والشاذ ، والغريب الخ ...

— التشريعية الحية ولد في غزة وتوفي في القاهرة . نشأ الشافعي بمكة وأخذ عن مالك بن أنس في المدينة وزار بغداد مرتين والتقى بأصحاب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي وإمام أهل الرأي في العراق . ثم زار الشافعي القاهرة سنة ١٩٩ هـ . وما بين العراق والقاهرة تبدل كثير من آرائه الفقهية التشريعية فأسس مذهبه الجديد ، ويعتبر مذهبه وسطاً بين أهل الحديث وأهل الرأي . كان فصيحاً بليغاً شاعراً فحلا غير مكثر من الشعر إماماً في اللغة والفقه والحديث حاذقاً في الرماية لايخطيء ، مفرط الذكاء عجيب الحافظة . وهو أول من وضع رسالة في علم أصول الفقه ودستور مذهبه الفقهي كتاب « الأم » في سبع مجلدات كبار سجله عنه خاصة تلاميذه . عرض فيه مناقشات فقهية هامة .

فكل اسم من هذه الاسماء وغيرها إذا وصف به حديث بعد التمحيص يدل على ناحية من أحوال الحديث لها أثر في تعيين مرتبته في مراتب الصحة أو الضعف ، والقبول أو الرفض . وعلم المصطلح هذا يستفاد منه الى أبعد حد في طريقة التحقيق التاريخي ، فأصبح بعض رجال العصر اليوم يفكرون باقتباس طريقته المحكمة واستخدامها في تمحيص الروايات التاريخية . فهي الطريقة التي استطاع علماء الإسلام بها أن ينخلوا الاحاديث المختلطة نخلا ويميزوا صحيحها من غيره .

وقد وضع الاستاذ أسد رستم (أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الاميركية ببيروت سابقاً) كتاباً في أصول البحث والتحقيق التاريخي وبين أنه قد اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم مصطلح الحديث الذي يجب أن يعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار .

١٢

تدوين الحديث

والكتب المعتمدة المشهورة فيه

أشرنا سابقاً آخر البحث عن طريقة النقل والحفظ الى أن نقل الحديث وحفظه قد انتهى الى اتفاق العلماء على جمعه وتدوينه بعد أن زال المحذور الذي من أجله كان النبي عليه السلام قد نهى عن كتابة حديثه .

وقلنا : إن الخليفة عمر بن عبد العزيز هو الذي بدأ ذلك فأمر بجمع الحديث النبوي وتدوينه .

فقد ورد في صحيح البخاري (١) في كتاب العلم أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أبي بكر بن حزم يقول له :

« انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا يقبل الا حديث النبي (ص) وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فان العلم لا يهلك حتى يكون سراً » .

وأبو بكر هذا هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب الى

---

(١) — هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري « ١٩٤ — ٢٥٦هـ » حبر الاسلام الحافظ لحديث رسول الله «ص» ، أول من أفرد الحديث الصحيح بالتأليف مميزاً عن غيره مما لم يبلغ رتبة الصحة . نشأ يتيما في بخارى وبدأ بحفظ الحديث وهو ابن عشر سنين . وكان عجيب الحفظ ، وتلقى الناس عنه العلم ولم يبلغ الثامنة عشرة . رحل رحلة طويلة سنة «٢١٠هـ» في طلب الحديث . سمع من نحو الف شيخ وجمع نحو ستمائة الف حديث اختار منها في صحيحه ماوثق بروانه بشروط ضيقة جداً اشترطها في الرواة لقبول حديثهم . وهو من الائمة المجتهدين في الفقه ، وله آراء فقهية هامة . وكتابه « الجامع الصحيح » يعتبر أوثق كتب الحديث على الاطلاق وفيه كثير من المكرر بالمناسبات ، وجملة ما فيه بالمكرر نحو / ٩٠٠٠ / حديث ، وغير المكرر منه نحو / ٣٠٠٠ / له مؤلفات كثيرة أهمها الجامع الصحيح والتاريخ الكبير والاوسط والصغير في رجال الحديث . « ر : الرسالة المستطرفة ص /٩/ ومفتاح السنة للشيخ عبد العزيز الخولي ص / ٣٨ — ٤٠ والاعلام للزركلي » .

جد أبيه وهو تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها ولهذا كتب اليه ما كتب كما في «فتح الباري» شرح البخاري لابن حجر العسقلاني (١).

وجاء في « الرسالة المستطرفة » للاستاذ العلامة السيد الشيخ محمد الكتاني أن عمر بن عبد العزيز توفي قبل أن يبعث اليه ابو بكر ما كتبه (٢)

وجاء في « مفتاح السنة » للاستاذ محمد عبد العزيز الخولي أن عمر ابن عبد العزيز أوحى إلى أبي بكر بن محمد بن حزم أن يكتب له فيما يكتب

---

(١) — هو أحمد بن علي بن محمد ابو الفضل الكناني الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني (٧٧٣—٨٥٢هـ) كان حامل لواء السنة في عصره وحافظها وقاضي القضاة ولد بمصر ورحل في سبيل العلم الى الحجاز والشام وأخذ الحديث والفقه عن كبار حفاظ عصره وفقهائه ، وأخذ اللغة عن المجد الفيروزابادي صاحب القاموس المحيط . وتخرج في معظم الفنون حتى بلغ فيها الغاية. تولى القضاء والتدريس في مصر . وبلغت تصانيفه مائة وخمسين وأعظمها « فتح الباري » شرح صحيح البخاري ثلاثة عشر مجلدا ومقدمته مجلد ضخم . قضى في تأليفه أكثر من ثلاثين عاماً . وهو وشرح معاصره بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المسمى « عمدة القاري » يعدان أعظم شروح البخاري وأهمها على كثرتها ، وهما مطبوعان (ر : مفتاح السنة للخولي ص / ٤٣).

وقالوا : كان شرح البخاري دينا على الامة فأداه ابن حجر والعيني (ر : المستطرفة / ١٤٦).

(٢) — كانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة / ١٠٦ هـ أما ابو بكر ابن حزم فتوفي سنة / ١٢٠ هـ كما في تهذيب الكمال للخزرجي (ص/٣٨٣) .

ماعند عَمْرة بنت عبد الرحمن الانصاريـة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك كتب عمر بن عبد العزيز الى عُماله في امهات المدن الاسلامية لجمع الحديث ، وإلى ابن شهاب الزهري المدني أحد الأئمـة الأعلام وعالم الحجاز والشام، وشيخ الامام مالك .

فهذا أَول البدء بجمع الحديث وتدوينه كتابة خوفاً عليه من الضياع لموت رواته من الصحابة والتابعين اذا بقي مخزوناً في صدورهم .

وقد ذكر المحققون المؤرخون لنشأة تدوين الحديث النبوي أَن أَول من قام بتدوينه فعلا بأمر عمر بن عبد العزيز هو محمد بن مسلم المشهور بابن شهاب الزهري (كما في « جامع بيان العلم ») وقد نقل أبو نُعيم (١) في « حلية الاولياء » عن ابن شهاب نفسه أنه قال: « لم يدون هذا العلم أَحد قبل تدويني » (٢)

---

(١) — هو الحافظ ابو نعيم احمد بن عبد الله بن احمـد الاصبهاني الشافعي . حافظ من الثقات في الحفظ والرواية. ولد ومات باصبهـان « ٣٣٦ — ٤٣٠ » من تصانيفه « حلية الاولياء » و « معرفة الصحابة » و « تاريخ اصبهان » [المستطرفـة ص /٢٣/ والاعلام للزركلي] .

(٢) — نقل الحافظ الذهبي في كتابه « تذكرة الحفاظ » عن الزهري في ترجمته أنه قال : « قال لي القاسم بن محمد (ابن أبي بكر الصديق) : أراك تحرص على العلم، أفلا أدلك على وعائه ، قلت بلى ، قال عليك بعمرة بنت عبدالرحمن ، فانها كانت =

ثم تتابع بعد ذلك العلماء والمحدثون في استقصاء رواية الحديث من مختلف الأقطار نقلا عن رواته الاصليين من الصحابة والتابعين ؛ فقد كان الصحابة قد تفرقوا في الأمصار ما بين الحجاز واليمن وشمال أفريقية ومصر والعراق والشام في عهد عثمان بن عفان الخليفة الثالث ، وكانوا قبل ذلك على اجتماعهم في المدينة لأن عمر (رضي الله عنه) لم يمكن الصحابة مدة خلافته أن يغادروا المدينة الى الأقطار الاخرى ، لأنهم حفظة العلم والحديث المأثور عن النبي عليه السلام ، فكان يعتمد عليهم في النوازل أي (الحوادث) فيجمعهم للمشورة في الشؤون السياسية والعلمية .

من ذلك جمعه لهم واستشارته اياهم عند الاختلاف بينه وبين فاتحي سواد العراق في تقسيم أراضيه على الفاتحين كما يريدون هم ، أو عدم تقسيمها وإبقائها في أيدي أهليها وفرض ضرائب عليها كما يريد هو .

ومن ذلك أيضاً جمعه للصحابة واستشارتهم عندما أراد تعيين مبدأ للتاريخ حيث أسفرت مشورتهم عن العمل برأي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه واتخاذ هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى

= في حجر عائشة (أم المؤمنين)، فجئتها فوجدتها بحراً لا ينزف .

وعمرة هذه تابعية عظيمة في الفقه والحديث وهي من بني النجار (٢١—٩٨) .

وفي تاريخ ابن خلكان في ترجمة ابن شهاب الزهري أن عمر بن عبد العزيز كتب الى الآفاق : عليكم بابن شهاب ، فانكم لا تجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه .

(ر: « الثقافة الاسلامية » لأستاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله ص / ١٩٤) .

المدينة مبدأً للتاريخ (١) .

وقد بدىء بجمع الحديث النبوي ونقله من الصدور الى السطور غير مفرد بالتأليف، بل ممزوجاً بفتاوى الصحابة والتابعين ، كما يرى في مصنف ابن أَبي شيبة . ثم أفرد الحديث النبوي في مؤلفات مستقلة به من دون أَقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم وكان بدء إفراد الحديث النبوي بالتدوين على رأس المائتين للهجرة، إذ صنف عبيد الله بن موسى البغدادي (ـ ٢١٣) مُسنداً (٢) وتلاه غيره من معاصريه (٣) .

والواقع أنه لم ينقض القرن الثالث حتى كانت رواية الحديث وجمعه وتدوينه قد فرغ منها فانتقل من الصدور الى الكتب ، ولم يبق شيء في الصدور الا النزر اليسير . وقد كان هذا القرن الثالث اجل عصور الحديث ، وأحفلها بعظماء المحدثين المؤلفين وأجلّ المؤلفات ، وفيه ظهرت الكتب الستة التي لم تغادر من صحيح الاحاديث الا اليسير (٤) . وأصبح التعويل لدى العلماء على ما جمع من الحديث في كتب القدماء وصححوه، دون ما يرويه الرواة المتأخرون ، وذلك لاستقرار الحديث الصحيح في

(١) — ر : سيرة عمر بن الخطاب لابي الفرج بن الجوزي .

(٢) — المسند كتاب يرتب الاحاديث النبوية بحسب الصحابة الراوين لها ، فيذكر لكل صحابي مارواه من الاحاديث النبوية .

(٣) — ر : الرسالة المستطرفة للعلامة المرحوم السيد محمد بن جعفر الكتاني .

(٤) — ر : «قواعد التحديث للشيخ جمال القاسمي ص/٦١/ نقلا عن الامام النووي.

هـذه الجوامع اي المجموعات الحديثية التي جمعها الأئمة القدماء فمن روى بعد ذلك حديثاً لا يوجد فيها لم يقبل منه .

والحد الفاصل في رأي بعضهم بين المتقدمين والمتأخرين من الرواة هو آخر القرن الثالث أي تمام سنة ثلثمائة للهجرة (١) .

ثم انصرف العلماء والمحدثون بعد ذلك الى البحث والنقد والتمحيص في روايات هذه الاحاديث وسندها وتمييز الموثوق من غير الموثوق على أساس قواعد علم اصول الحديث وموازينه الدقيقة، فلم ينقض القرن الرابع حتى تمت تنقية الحديث النبوي من الدخيل ، وتمييز الصحيح من العليل (٢) ثم انصرفوا الى الشرح والتفصيل كما سنرى قريباً .

وبذلك أصبح كل حديث من الاحاديث المروية في شيء من الكتب يمكن العلماء المتأخرين أن يرجعوا الى ماسجله أولئك الجهابذة المتقدمون عنه وعن رواته من ملاحظات ، وما وصفوه به من صحة وعدمها .

١٣

اشهر مؤلفات الحديث النبوي

ومن أقدم المؤلفات وأشهرها في أحاديث الأحكام كتاب «المُوَطّأ» للامام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣ ـ ١٧٩ هـ) ، عالم المدينة وفقيهها

(١) — ر : « توجيه النظر في علوم الاثر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائري و « الثقافة الاسلامية » للاستاذ الطباخ ص / ٢٢٢ .

(٢) — ر : الثقافة الاسلامية ايضاً ص / ٢٠٠ ـ ٢٠٣ .

وصاحب المذهب الفقهي المالكي المنسوب اليه، وشيخ الامام الشافعي، فقد ألفه بتكليف من الخليفة المنصور العباسي، وجمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة التي استمد منها اصول مذهبه، والفقه المأثور الذي اعتمده. ويعتبر الموطأ كتاب حديث لدى المحدثين، وكتاب فقه لدى الفقهاء.

ومن المؤلفات الواسعة المشهورة بعد ذلك «مُسنَدالامام أحمد»(١) رتبه بحسب الرواة الأولين من الصحابة، فذكر عن كل واحد منهم ما رُوي عنه من أَحاديث نقلها عن النبي عليه السلام.

ومن أَشهر المؤلفات التي امتازت بعد ذلك بمزيد التحري والضبط التام في تمحيص رواياتها وأسانيدها حتى اعتبرت في أعلى درجات الصحة والوثوق كتاب «الجامع الصحيح»، للامام البخاري محمد بن اسماعيل

---

(١)— هو الامام العظيم المحدث الفقيه أحمد بن محمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية الاربعة الحية (١٦٤ — ٢٤١هـ) ولد في بغداد ونشأ مكباً على طلب العلم وأخذ عن الشافعي وكان من أخص خواصه. سافر في سبيل العلم كثيراً الى معظم الاقطار الاسلامية. وهو من شيوخ الامامين البخاري ومسلم. له مؤلفات عديدة أشهرها «المسند» جمع فيه نحو أربعين الف حديث، مقدار ربعها مكرر. سجن في فتنة القول بخلق القرآن أيام المعتصم ثمانية وعشرين شهراً ثم عرف المتوكل قدره وأكرمه وقدمه.

(ر: مفتاح السنة ص /٣٦/ والأعلام للزركلي و «ابن حنبل» للاستاذ الشيخ محمد ابي زهرة).

وقدغلا فريق من اتباع مذهبه فيما بعد وعرفوا بالعصبية المذهبية ونشأت على أيديهم فتن

(١٩٤ – ٢٥٦ هـ) و«الجامع الصحيح» للامام مسلم بن الحجاج القشيري (١) (٢٠٤ – ٢٦١ هـ). وهما الكتابان اللذان اشتهرا باسم **الصحيحين** اي صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فمتى ذكر هذا اللفظ ينصرف اليهما. ثم وجدت أيضاً كتب اخرى معتمدة في الدرجة الثانية بعد هذين الصحيحين وهي كتب السنن الأربعة للأئمة الحفاظ (٢) النسائي (٣)

---

(١) — هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري تلميذ البخاري إمام جليل من أئمة المحدثين الحفاظ الثقات. ولد بنيسابور ورحل في سبيل الحديث وأخذ عن البخاري وشيوخه. له مؤلفات عديدة كلها في الحديث وعلومه ورواته. أشهر كتبه «الجامع الصحيح»، وهو في رتبة صحيح البخاري أو يليها اعتماداً، ولكنه يمتاز بحسن ترتيبه وقلة المكرر فيه بالنسبة الى صحيح البخاري. ويبلغ مافيه نحو ثمانية آلاف حديث، وقد شرح شروحاً كثيرة اشهرها المنهاج للحافظ الامام يحي بن شرف النووي الشافعي (— ٦٧٦ هـ) (ر: مفتاح السنة ص/٤٦/ والاعلام للزركلي.

(٢) — قال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء ١/٩٤ الحافظ في اصطلاح المحدثين وصف يطلق على كل من اكثر رواية الحديث واتقنها، وقد انقطع هذا في عصرنا وكان آخر الحفاظ السيوطي والسخاوي. وقد كانت وفاة الشهاب الخفاجي سنة/١٠٦٩ هـ

(٣) — الامام النسائي (بفتح النون) نسبة الى «نسا» قرية بخراسان هو أحمد بن شعيب الخراساني (٢١٥–٣٠٣هـ) سمع من أئمة الحديث في عصره بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة، وبرع وتفرد في عصره بالمعرفة والاتقان وعلو الاسناد حتى كان أحفظ من الامام مسلم بن الحجاج. وتوفي بمكة.

له مؤلفات كثيرة أشهرها كتاب «السنن» الكبير جمع فيه الصحيح والحسن، ثم ميز منه الصحيح فقط بطلب من أمير الرملة في كتاب سماه «المجتبى من السنن» =

وأبي داوود (١) والترمذي (٢)

=وهو الذي يراد متى عُزي حديث الى سنن النسائي والمعدود من الكتب الستة . ودرجته بينها تأتي بعدصحيح البخاري ومسلم ، لأنه أقل الكتب بعدهما اشتمالاً على الضعيف (ر : مفتاح السنة ص / ٧٩ / والمستطرفة ص/ ١٠ / والاعلام للزركلي). والمراد بالضعيف مما يوجد في كتب الصحاح هو ما يراه المؤلف صحيحاً وينتقده عليه من بعده من العلماء فيعدونه في نظرهم ضعيفاً . ويوجد من هذا القبيل عدد قليل في الصحيحين

(١) — هو الامام ابو داوود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الازدي السجستاني (٢٠٢—٢٧٥ هـ) إمام أهل الحديث في عصره . رحل في الطلب رحلة طويلة وتوفي بالبصرة . وهو من تلاميذ الامام احمد ومن شيوخ النسائي والترمذي . ألف كتابه « السنن » فأودعه نحو خمسة آلاف حديث انتخبها من خمسمائة الف وعرضه على أحمد فاستجاده . قال الخطابي : هو أحسن وضعاً واكثر فقهاً من الصحيحين . وقال الغزالي : إنه يكفي المجتهد في احاديث الأحكام .

والخطابي هو ابو سليمان حمد بن ابراهيم (— ٣٨٨) وهو اشهر شراح سنن ابي داوود . وشرحه اسمه « معالم السنن » (ر : مفتاح السنة ص /٧٦/ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢/١٥٣ والثقافة الاسلامية لاستاذنا الطباخ ص/١٩٩ و ٢٣٠)٠

وقد وفق استاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله الى طبع هذا الشرح الجليل في اربعة أجزاء سنة / ١٣٥١ هـ في مطبعته العلمية بحلب

(٢) — هو ابو عيسى محمد بن عيسى بن سَورْة الترمذي نسبة الى « ترمذ » (٢٠٠ — ٢٧٩) تلقى من البخاري وغيره ، وكان إماماً ثقة حجة غاية في العلم والورع والزهد ، وعمي في آخر عمره ، وكان يضرب به المثل في الحفظ . الف كتاب « السنن » وكتاب « العلل » .

ولسننه مختصرات وشروح عدة ، وأشهر شروحه شرح الامام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الاشبيلي المعروف بابن العربي المالكي صاحب كتاب « أحكام القرآن »=

وابن ماجه(١) وهي مع صحيحي البخاري ومسلم يطلق عليها جميعا اسم : الكتب الستة

وبعض كبار العلماء كرزين السرقسطي والمجد ابن الاثير يجعلون سادس الستة موطأ الامام مالك بدلاً من سنن ابن ماجه (ر: «مفتاح السنة» ص/١٠١) .

وقد وجدت أيضاً مؤلفات خاصة بالاحاديث الموضوعة التي حكم عليها العلماء أهل الاختصاص بأنها مكذوبة على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومنعوا روايتها ونشرها والاعتماد على شيء منها .

= (-٥٤٦) واسم الشرح : « عارضة الأحوذي في شرح الترمذي » .

والأحوذي في اللغة وزان « ألمعي » من حذق الاشياء واتقنها .

(ر : المصباح المنير، والاعلام للزركلي، ومفتاح السنة ص/٩٤/ والثقافة الاسلامية للاستاذ الطباخ ص/٢٣٠/ ونَكت الهميان في نُكت العميان ص/٢٦٤)

(١) — هو ابو عبدالله محمد بن يزيد بن عبدالله بن ماجه القزويني (٢٠٩—٢٧٧هـ) كان أحد الأئمة الاعلام ، رحل في طلب الحديث وطاف البلاد وسمع من أصحاب مالك والليث بن سعد ، وأخذ عنه علماء كثيرون .

من مؤلفاته كتاب « السنن » سادس الكتب الستة وضمنه زوائد كثيرة عما في الكتب الخمسة الاخرى . ولكن لوحظ على تلك الزيادات التي انفرد بها عن الخمسة أن كثيراً منها ضعيف .

ومن اشهر شروحه شرح الحافظ برهان الدين ابراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي (-٨٤١ هـ) وشرح العلامة الشيخ ابي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (-١١٣٨) وهو مطبوع معه

(ر : وفيات الاعيان لابن خلكان ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٩/٢ ، ومفتاح السنة ص /١٠١/ والثقافة الاسلامية ص/١٩٩و٢٣١)

ومن مشهور هذه المؤلفات كتاب «اللآلىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة» لجلال الدين السيوطي (١) ويعتبر من المغالين في الحكم بالوضع العلامة ابن الجوزي (٢)، فانه يحشر بين الموضوعات أحاديث نفى جمهور أهل الحديث عنها شبهة الوضع، حتى أصبح يقال: **لا عبرة بموضوعات ابن الجوزي**، ولا بتصحيحات الحاكم، أي لا عبرة بحكم ابن الجوزي على حديث بأنه موضوع، ولا عبرة ايضا بقول الحاكم عن حديث:

---

(١) — هو جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر بن محمد السيوطي (٨٤٩ — ٩١١هـ) امام محدث حافظ مؤرخ أديب فقيه واسع الاطلاع والاستيعاب، نشأ في القاهرة يتيماً. ولما بلغ الاربعين اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه كأنه لا يعرف أحداً منهم وانصرف للتأليف. وكان الاغنياء والامراء يزورونه ويعرضون عليه الاموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مراراً فلم يذهب اليه، وأرسل اليه هدايا فردها، وبقي كذلك حتى توفي.

له نحو خمسمائة مصنف في معظم علوم عصره وفنونه ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، كثير منها اختصار لمؤلفات غيره وكثير منها مطبوع.

ومن أشهر مؤلفاته المتداولة في الحديث الجامع الصغير مرتب على حروف المعجم في أول الحديث. وفيه ضعاف كثيرة وموضوعات، فلا يعتمد منه شيء ما لم يرجع الى رأي العلماء فيه من الشراح الثقات. وأهم شروحه الموثوقة «فيض القدير» للمناوي وقد طبع في مصر مع ترقيم الاحاديث بالارقام المتسلسلة.

(٢) — هو ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨ — ٥٩٧ هـ) علامة عصره في الحديث والتاريخ كثير التصانيف في شتى الفنون له نحو ثلثمائة مصنف. منها كتاب «الموضوعات» ذكر فيه الاحاديث التي عدها من المكذوبات، وغالى في الحكم بالوضع على كثير من الاحاديث الثابتة.

انه صحيح ، اذا انفرد كل منهما بحكمه هذا (١) .

١٤

اختلاف طريقة التدوين باختلاف مقاصد المؤلفين

والناس في تصانيفهم التي جمعوها في الحديث مختلفو الأغراض :

فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم كما فعل أحمد بن حنبل في مسنده، وغيره كذلك، إذ يفردون لكل من صحابة الرسول باباً في الكتاب يثبتون فيه كل مارووه عنه .

ومنهم من يرتب الأبواب بحسب الموضوعات لا بحسب الاشخاص ويورد كل حديث في بابه ، فان كان الحديث يتعلق بالصلاة يذكرونه في

---

(١) — الحاكم هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ) لقب بالحاكم لتوليه قضاء نيسابور سنة/ ٣٥٩ هـ في أيام الدولة السلمانية . تفقه في الفقه الشافعي ثم طلب الحديث وغلب عليه ، وصنف في علومه ما يبلغ الفاً وخمسمائة جزء . من أشهرها كتاب : « **المستدرك على الصحيحين** » . جمع فيه ما رآه صحيحاً مما لم يروه البخاري ومسلم .

وقد لخص الحافظ الذهبي هذا المستدرك وتعقبه وأبان مافيه من أحاديث ضعيفة او منكرة أو موضوعة فبلغ نحو ربعه . والكتاب مطبوع في الهند مع تعليقات الذهبي .

وقد اعتذروا عن تساهل الحاكم في التصحيح رغم أنه كان من الحفاظ البارعين باسباب منها ما قاله الحافظ بن حجر : ان الحاكم سود كتابه لينقحه فعاجلته المنية قبل تنقيحه وتبييضه (ر: مفتاح السنة ص / ٧٢) ،

باب الصلاة ، او بالبيع ففي باب البيع وهكذا... كما فعل مالك في الموطأ ثم البخاري ومسلم ومن جاء بعدهما . وهذه الطريقة أَسهل مطلباً لأن الباحث عن الحديث قد يعرف موضوعه دون راويه ، كما أن وروده في بابه يدل على الحكم المقصود من روايته دون حاجة إلى اعمال فكر .

ومنهم من اقتصر على سرد الاحاديث وشرح غريبها واعرابها ومعانيها اللغوية دون تعرض للأحكام التي تضمنتها كما فعله أبو عبيد الله القاسم ابن سلام ، وابن قتيبة وغيرهما .

ومنهم من يضيف الى ذلك ذكر الاحكام التي تستنبط من الحديث وآراء الفقهاء فيها ، كما فعل أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي في «معالم السنن»(١) وكذا غيره من العلماء .

ومنهم من قصد شرح الغريب فقط فاستخرج الكلمات الغريبة من الأحاديث ودونها وشرحها ، كما فعل أبو عبيد احمد بن محمد الهروي (-٤٠١ هـ) وغيره.

ومنهم من قصد تدوين الأحاديث التي تتضمن ترغيباً وترهيباً ، أَي موجبات الثواب والعقاب كما فعل الامام الحسين بن مسعود البغوي في « مصابيح السنة » والحافظ عبدالعظيم المنذري في « الترغيب والترهيب »

---

(١) — هو أجل شرح لسنن ابي داوود، وقد قدمنا أن هذا الشرح الجليل قد وفق استاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله الى طبعه في مطبعته بحلب (ر : ص/٤٠/ج/١)

ومنهم من خص أحاديث الأحكام فقط ، أو الناسخ والمنسوخ من الحديث الى غير ذلك من المقاصد الكثيرة التي كانت تختلف بها أنواع المؤلفات وطريقتها(١).

« وقد كان غرض المدونين الأولين للحديث حفظه واثباته وبيان طرق روايته ومعرفة رواته وأحوالهم ، حتى نقدوا واخذوا وتركوا بعد الاحتياط والتدبر والضبط ، فلم يأت صنيعهم الاول على اكمل الاوضاع ، ولم يتسع لهم الزمن والعمر لاكثر من هذا الغرض الذي هو الاهم الاعظم ، ولم يكن يسوغ الاشتغال بغير ذلك من اللوازم التبعية والكمالية لهذا الفن ، فالاصل هو أولاً حفظ الحديث ذاته ثم ترتيبه وتحسين وضعه ، فانصرف الاولون الى ماهو واجب متعين ، واخترمتهم المنايا قبل التفرغ لما فعله التابعون لهم ، ثم جاء الخلف الصالح فأكملوا عمل السلف بابداع ترتيب وزيادة تهذيب ، واختصار وتقريب ، ثم بشرح وايضاح واستنباط أحكام » الخ... (ر: كشف الظنون ص/٦٢٤ومابعدها).

(١) — انظر تفصيل طريقة التدوين هذه في كشف الظنون ص/٦٢٧/ وفي «الثقافة الاسلامية» لاستاذنا الطباخ ص/٢٢٣—٢٢٤/ نقلاً عن مقدمة كتاب «جامع الاصول» للامام أبي السعادات مجد الدين مبارك بن محمد بن الأثير الشيباني الجزري نسبة الى جزيرة بن عمر ، وهو كتاب عظيم حافل جامع ، هذب فيه ورتب وشرح كتاب ابي الحسن رزين بن معاوية العبدري (— ٥٣٥) الذي جمع فيه ما في موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم ، وسنن النسائي وابي داوود والترمذي . وقد افاد استاذنا الطباخ انه يوجد من جامع الاصول هذا نسخة نفيسة جدا بخط دقيق جميل كأنه طباعة في مكتبة المدرسة العثمانية بحلب ، وقد اصبحت اخيرا ملحقة بمكتبة دائرة الاوقاف .

١٥
العلوم التى نشأت حول الحديث النبوي

نشأ في تاريخ العلوم والثقافة الاسلامية بسبب الحديث النبوي وتحريره وضبطه وشرحه ـ ما عدا علم أصول الحديث الذي اشتمل على قواعد التمحيص ـ علوم متعددة كل منها يرمي الى خدمة الحديث النبوي من بعض النواحي ،

ومن أهم هذه العلوم ما يلي :

١) — **علم رجال الحديث أو تاريخهم :**

وهو أَهم العلوم المذكورة . وموضوعه البحث في رواة الحديث وتاريخهم وكل ما يتعلق بشؤونهم ونشأتهم وشيوخهم وتلامذتهم ورحلاتهم ومن اجتمعوا به أو لم يجتمعوا من أهل عصرهم ، ومركزهم العلمي في عصرهم ، وعاداتهم وطبائعهم وأَخلاقهم وشهادة عارفيهم لهم أو عليهم ، وسائر ماله صلة بتكوين الثقة ، والحكم عليهم جرحاً أَو تعديلاً .

٢) — **علم الجرح والتعديل :**

الجرح الطعن في الراوي من ناحية فأكثر ، والتعديل التوثيق ، وهو اعتبار الراوي مقبول الرواية ، أَي ثقة يحتج بروايته ونقله .

وعلم الجرح والتعديل يتصل اتصالا وثيقاً بعلم تاريخ الرواة . وقد اتفق العلماء على جواز الجرح تبياناً للواقع وكشفاً لحقائق الاشخاص

الذين يتصدون لرواية الحديث ، ولا يعتبر هـذا **اغتياباً** محرماً ، لأن الغيبة المنهي عنها شرعاً هي ما كانت طعناً مجرداً وذمـاً لا يتوقف عليـه مصلحة شرعية. أَما هنا فلا يمكن معرفة حقائق الاشخاص الذين ينقلون الحديث ، وهو من أصول الشريعة ، الا من طريق تشريح أحوال هؤلاء الاشخاص ، وتعديلهم أَو تجريحهم من قبـل الباحثين العالمين بأحوالهم ، لقبول روايتهم أَو ردها لا لمجرد الذم .

وأول من جمع كلامه وآراؤه في الجرح والتعديل هو الامام الحافظ الحجة يحي بن سعيد القطان (— ١٨٩هـ) من طبقة شيوخ شيوخ البخاري. ثم توارد على ذلك من بعده .

ويعد من أكمل الكتب في ذلك وأجلها كتاب « الـكامل » لأحمـد بن عدي. ومن أشهر المؤلفات المتأخرة المشهورة في ذلك والمطبوعة المتداولة الى اليوم : « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي . فقد اختصر فيـه كتاباً كبيراً لابن الجوزي ، واعتمد كتاب ابن عدي ، وأخذ كثيراً من تاريخ البخاري وغيره .

وفي علم الجرح والتعديل قواعد وموازنات واصطلاحات طريفة هامة فمن قواعده مثلاً أن تعديل الشخص مقبول من أَهل المعرفـة ولو لم يذكر سببه ، وذلك على الرأي الراجح لدى المحدثين . وأَما الجرح فلا يقبل الا ببيان سببه الموجب له ، ككون الراوي كذوبا ، أَو ذا غفلة أو جاهلا ، اوفاسقاً ، أَو ذا عقيدة مبتدعة ، أو عُرفت عنه حادثة تحط من

فدره أو تضعف من الثقة به ؛ الى غير ذلك من الاسباب .

والجرح يثبت بقول شخص واحد دون حاجة الى التعدد .

وألفاظ التعديل والجرح تختلف في دلالاتها الاصطلاحية على المراتب ؛ مثل قولهم في التعديل : هو ثِقة ، أو مُتقِن ، أَو صدوق ، او محله الصدق ، أَو لا بأس به ، أو صالح الحديث.

وقولهم في الجرح : هو لين الحديث ، أَو ليس بقويّ ، او مقارب الحديث أو ضعيف الحديث ، أو مضطرب الحديث ، أَو متروك الحديث ، أَو ليس بذاك ، أَو مجهول ، أَو لا شيء .

وقولهم في التعديل : **لا أعلم به بأساً** ، يعتبر دون قولهم **لا بأس به** ، اذ قد يكون فيه بأس أي ضعف يوجب جرحه ، ولا يعلمه القائل .

وكذا قولهم في الجرح : **في حديثه ضعف** ، يعتبر دون قولهم فيه : **هو ضعيف الحديث** .

٣) — **علم الناسخ والمنسوخ من الاحاديث** :

وهو علم يبحث عن الاحاديث المتعارضة في الاحكام التي تقررها ليعرف أيها الناسخ وأيها المنسوخ ، فان من المقرر أنه اذا ورد في السنة حديثان متعارضان في حكم شرعي فاذا امكن التوفيق بينهما بحمل كل واحد منهما على محمل لا يعارض الآخر ، فانه يحمل ويؤول الحديثان بهذه الطريقة وتسمى : « **طريقة الجمع** » ، لأنها يجمع فيها بين الحديثين ويعمل بهما معاً .

أَما إذا لم يمكن التوفيق بينهما بطريقة الجمع ، فإن عرف أُيهما صدر أولاً وأيهما آخراً اعتبر المتأخر ناسخاً لحكم المتقدم ، أَي ملغياً له، وهي: قضية **النسخ التشريعي** .

وإن لم يعرف السابق من اللاحق يلجأ الى ترجيح أحدهما عن الآخر بمرجحات : مثل أَن يكون أحدهما أقوى سنداً ، أو أن يكون الحكم الذي تضمنه تشهد له شواهد ، وتؤيده احاديث اخرى ، او قواعد ثابتة، وهذه تسمى : « **طريقة الترجيح** » .

ويجب أَن يلحظ أن التعارض المذكور لا يتصور علمياً الا بين الاحاديث الصحاح لا بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف الثبوت ، لأن الضعيف لا يعمل به ، فلا يعتبر معارضاً للحديث الصحيح الثابت .

٤) – **علم غريب الحديث** :

غريب الحديث هي الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وتفسير بعد أن ضعفت معرفة الناس باللغة الفصحى فأصبحت تلك الألفاظ بالنسبة الى المتأخرين غير اللغويين كغريب اللغة .

فهذا العلم يبحث في استقصاء هذه الألفاظ التي تسمى : غريب الحديث، وشرحها ، وتحديد معانيها الحقيقية أَو المجازية المقصودة في الاحاديث الواردة فيها .

وقد اهتم فريق كبير من العلماء على التعاقب بالتأليف في هذا الموضوع لما ظهرت الحاجة اليه لجهل الناس باللغة بعد العصر الاول الذي لم يكن

الصحابة فيه والتابعون محتاجين إلى شرح شيء من ألفاظ الحديث لمعرفتهم باللغة وأساليب البيان .

ويقال إن أول من جمع كتاباً في غريب الحديث وشرحه هو أبو عبيدة مَعْمر بن مُثنّى البصري المتوفي سنة (٢١٠هـ) .

ثم تسلسل المؤلفون بعده وازدادوا توسيعاً واستقصاء ، واختلفت مؤلفاتهم منهجاً وترتيباً ، حتى استقرت على طريقة تأليف معجمات اللغة ، ومن هؤلاء عبد الملك الاصمعي (ـ٢١٦) ؛ ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب (ـ٢٠٦) ، وأبو عبيدة القاسم بن سلام (ـ٢٢٤) ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ـ٢٧٦) ، والمبرد (ـ٢٨٨) ، وثعلب ، ومحمد ابن القاسم الانباري ، وغيرهم ؛ الى أن جاء مجد الدين مبارك بن محمد ابن محمد الشيباني المعروف بابن الاثير (ـ٦٠٦) فوضع كتابه الحافل المسمى « النهاية » فاستوعب فيه وأقصى وأحسن الترتيب ، وأصبح هو المرجع المشهور في هذا الموضوع ، يرجع اليه في تفسير غريب الحديث ، وهو أربعة أجزاء كبيرة مطبوع متداول ، واختصره السيوطي ، ومختصره مطبوع بهامشه . وهو ،أي مختصر السيوطي ،قليل الجدوى بعد طبع الأصل .

وقد ذكر ابن الاثير في مقدمة كتابه هذا « النهاية » تاريخ هذا العلم وتسلسل مؤلفيه ومؤلفاته وخصائص كل منها وطريقته ، وفصل ذلك تفصيلاً جيداً .

١٦

الاستشهاد بالحديث على اللغة وقواعدها

اختلف العلماء في أنه هل يعتبر الحديث المروي حجة في اثبات اللغة وقواعد النحو ، أولا يعتبر ؟

وجمهور العلماء على أن الحديث النبوي يعتبر حجة في ذلك .

وذهب أَبو حيان وابن الضائع من النحويين إلى أنه لا يقبل الاحتجاج بالحديث على اللغة وقواعدها وحجتهما في ذلك أن كثيراً من الأحاديث المروية لم تنقل بلفظها من فم النبي عليه السلام ، بل رويت بالمعنى ؛ وهي مختلطة بغيرها مما نقل باللفظ ؛ فبذلك تزول الحجة اللفظية في الحديث النبوي على اللغة وقواعدها .

وقد أَجاب العلماء على هذه الشبهة بأن ما نقل بالمعنى إنما نقله رواة من الصحابة ورجال الصدر الأول وهم من أهل اللغة والبصر بها ممن يحتج بكلامهم أَيضاً . فاللفظ الذي صاغوا به معنى الحديث الذي سمعوه صياغة صحيحة في أساليبهم ، وموافقة لمعنى الحديث ، هو أيضاً ـ أَي لفظهم نفسه ـ مما يحتج به في اثبات اللغة وقواعد النحو (ر : قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص /٢١٥ ـ ٢١٧) .

هذا ، وقد فصل في هذا العصر الاستاذ العلامة الشيخ محمد الخضر حسين التونسي هذا الموضوع وناقشة وأتى فيه برأي تفصيلي سديد نشره في الجزء الثالث من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بمصر ، فقال :

« من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به على اللغة وهو ستة أنواع :

١)ـ مايروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحة النبي عليه الصلاة والسلام كقوله « حَمِيَ الوَطِيس » ، وقوله : « مات حَتفَ أَنْفه » وقوله : « الظلم ظلمات يوم القيامة » وقوله : « ان من البيان لسحرا » وقوله في بعض النساء : « مأزورات غير مأجورات » وقوله : « ان الله لايمل حتى تملوا » ، ونحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان ، وبراعة الصياغة .

٢) ـ مايروى من الأقوال التي كان النبي عليه السلام يتعبد بها ، أو يأمر بالتعبد بها ، كألفاظ دعاء القنوت في الصلاة ، والتحيات فيها وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

٣)ـ مايروى شاهداً على أن النبي عليه السلام كان يخاطب كل قبيلة من العرب بلغتها وبلهجتها الخاصة ، كحديث : « ليس من البر الصيام في السفر »

فهذه الأنواع الثلاثة ظاهر فيها قصد الرواة الى رواية الحديث بلفظه .

٤) ـ الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الفاظها مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، سواء أتعددت طرقها الى النبي عليه السلام ، أو الى الصحابة

أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً ممن يحتج بكلامهم في اللغة .

٥) — الأحاديث التي تم تدوينها على يد من نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي.

٦) — ماعرف من حال رواته أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلي ابن المديني .

فهذه الانواع الستة لاينبغي التردد في الاحتجاج بها على اللغة وقواعدها .

ومن الأحاديث مالاينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها على اللغة ، وهي التي لم تدون في العهد الاول ، وانما تروى في كتب بعض المتأخرين . »

١٥

أقسام الحديث الاساسية والفرعية

أشرنا فيما سبق إلى أن علماء الحديث قد اصطلحوا على أسماء يميزون بها أحوال الأحاديث ودرجاتها .

وقد قسموا الحديث بوجه عام إلى ثلاثة أقسام اساسية ، تتفرع منها فروع كثيرة .

وتلك الأقسام الأساسية الثلاثة هي: **الصحيح - والحسن - والضعيف**

أ) - الحديث الصحيح :

فأما الحديث الصحيح فهو الذي يرويه الثقات بعضهم عن بعض بالتسلسل ، ويكون مسنداً الى النبي عليه الصلاة والسلام بسند متصل الحلقات من مبدئه الى منتهاه ، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة .

والشخص الثقة : هو الذي يكون **عدلا ضابطاً** .

و **الشذوذ** أن يكون الراوي ثقة ولكنه يخالف في روايته مايرويه الجماعة . وعندئذ يسمى حديثه « شاذاً »

والعلة : هي أن يكون في سَنَد الحديث أو في متنه سبب خفي قادح فيه ليس ناشئاً عن جرح الرواي أي عن طعن في الثقة به ، كما لو كان الحديث **مرسلا** ، وهو الذي حُذف من سنده اسم الصحابي أي الراوي الاول ، وأَسنده التابعي رأساً الى الرسول عليه السلام ، كما سنرى .

وشريطة **العدالة** في رواة الصحيح تنتظم جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الشخص الراوي من حسن العقيدة ، والمحافظة على جميع الواجبات الدينية ، واجتناب الكذب خاصة ، واجتناب سائر المعاصي المنكرات والشبهات وكل مايخل بالمروءة بوجه عام ، والتزام التقوى والورع والامانة والعفة .

وشريطة **الضبط** تنتظم كمال الملكات العقلية ، وحسن التمييز ، وقوة الذاكرة ، والنباهة وعدم الغفلة ، وكل ما يتعلق بحسن الفهم والحفظ واليقظة والمعرفة بأحوال الناس ،

وممن اشتهرت عدالتهم وضبطهم ولا حاجة للنص عليها الأئمة الاربعة الفقهاء اصحاب المذاهب : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل . ومن غيرهم من أئمة الحديث أو الفقه ابن شهاب الزُّهري (١) ، وشعبة (٢) ، وسفيان الثوري (٣) ، وسفيان بن

---

(١) — هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري من بني زهرة من قريش (٥١ — ١٥٤ هـ) مدني تابعي من شيوخ الامام مالك ومن أكابر الحفاظ الفقهاء ، وأول البادئين بتدوين الحديث (ر : تذكرة الحفاظ ١٠٢/١ ووفيات الاعيان).

وقد تقدم ذكره أيضاً في بحث تدوين الحديث

(٢) — هو ابو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي أصله من واسط وسكن البصرة الى ان توفي (٨٢ — ١٦٠ هـ) . من أئمة رجال الحديث حفظاً ودراية وتثبتاً . وهو أول من فتش في العراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين . وكان عالماً بالأدب والشعر له كتاب « الغرائب » في الحديث (ر : المستطرفة /٨٥/ وتهذيب التهذيب ٣٣٨/٤ والاعلام للزركلي).

(٣) — هو ابو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من مضر (٩٧ — ١٦١ هـ) كوفي سكن مكة والمدينة ثم طلبه المهدي العباسي فخرج الى البصرة ومات فيها متواريا . كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، آية في حفظ الحديث . ذكر عن نفسه انه ما حفظ شيئاً فنسيه .

من كتبه في الحديث « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » (ر : الفهرست لابن النديم /٣١٥/ طبعة المطبعة الرحمانية ، وأعلام الزركلي) ،

عيَينة (١) ، والأوزاعي (٢) ، والليث بن سعد (٣) ، ووكيع بن الجراح (٤) ،

---

(١) — هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧ — ١٩٨ هـ) ولد بالكوفة ومات بمكة ، وكان محدث الحرم حافظاً ثقة فقيها مجودا واسع العلم . قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . (الفهرست / ٣١٦ / وأعلام الزركلي) .

(٢) — هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو من قبيلة الاوزاع (٨٨ — ١٥٩هـ) امام الشام في علم السنة والفقه كان زاهدا ورعاً ومن الكتاب المترسلين. ولد في بعلبك ونشأ في البقاع وسكن بيروت ومات فيها . وبها الآن محلة باسمه . عرض عليه القضاء فامتنع . أجاب عن نحو سبعين الف مسألة . وكانت الفتيا في الاندلس على مذهبه الى زمن الحكم بن هشام . حتى غلب بعد ذلك المذهب المالكي هناك . الف كتاب « السنن » و « المسائل » كلاهما في الفقه .

(ر : رسالة«أحسن المساعي في ترجمة الامام الاوزاعي» بمقدمة الامير شكيب أرسلان . والفهرست لابن النديم /٣١٨/ والوفيات،واعلام الزركلي) .

(٣) — هو ابو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي (٩٤ - ١٧٥هـ) من أعاظم الفقهاء المجتهدين في مصر جرت بينه وبين الامام مالك مراسلات فقهية . قال الشافعي. الليث أفقه من مالك إلا أن اصحابه لم يقوموا به . (ر : وفيات الاعيان ، وكتاب « مالك » للاستاذ الشيخ محمد ابي زهرة / ١٠٣ — ١١٣ / وأعلام الزركلي) .

(٤) — هو ابو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، نسبة الى رؤاس بطن من قيس عيلان (١٢٩—١٩٧ هـ) محدث العراق في عصره حافظ ثبت أراده الرشيد على قضاء الكوفة فامتنع ورعاً . كان يصوم الدهر ، قال فيه الامام احمد بن حنبل : ما رأيت أحداً أوعى منه ولا أحفظ ، وكيع امام المسلمين (اعلام الزركلي).

ويحيي بن معين [١]، وعلي بن المديني [٢]، وعبد الله بن المبارك.

وشريطة اتصال السند معناها أن يكون كل راو قد سمع الحديث ممن فوقه بحيث لا يروي فيه أحد عمن لم يسمع منه مباشرة، وانما سمع ممن سمع منه.

يتضح من ذلك أن الحديث الصحيح بعد توافر نصاب الصحة فيه تكون صحته على درجات تتفاوت بين الكمال والأكملية.

ويعتبر أهل الحديث من أصح الاسانيد رواية الامام الشافعي، عن مالك، عن نافع [٣] مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب،

---

(١) — هو ابو زكريا يحي بن معين المري البغدادي (١٥٨هـ — ٢٣٣ هـ)، من أئمة الحديث قال عنه الذهبي: سيد الحفاظ. وقال أحمد: يحي بن معين أعلمنا بالرجال (أي رواة الحديث). وقال يحي نفسه: كتبت بيدي الف الف حديث. (ر: الوفيات، وتذكرة الحافظ للذهبي ٢/١٦، وأعلام الزركلي).

(٢) — هو ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني البصري (١٦١—٢٣٤هـ) من أكابر رجال الحديث كان حافظ عصره. ويرجح على الامام أحمد في العلم باختلاف الحديث. له نحو مائتي مصنف (ر: تذكرة الحفاظ ٢/١٥ وأعلام الزركلي).

(٣) — هو نافع المدني ابو عبد الله مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (— ١١٧ هـ) من أئمة التابعين بالمدينة أصابه مولاه من سبي الديلم فعلمه وفقهه في الشريعة أخذ الحديث عن مولاه ابن عمر وغيره من صحابة الرسول (ص) كابي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، وأبي سعيد الخدري. وكان وارث علم ابن عمر ومن أعلم الناس بفتاويه وأضبطهم رواية للحديث ومن شيوخ الامام مالك، لم يعرف له خطأ في جميع ما رواه. وقد ارسله عمر بن عبد الغزيز الى مصر ليعلم أهلها السنن (ر: كتاب مالك للاستاذ الشيخ محمد ابي زهرة ص /٩٠/ ووفيات الاعيان).

عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويسمون هذا السند « **السلسلة الذهبية** » كما يقول الامام أبو داوود . وهذا السند عند البخاري أصح الاسانيد مطلقاً وبعض الأئمة يرى أصح الاسانيد رواية الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه عبد الله ؛ وبعضهم يرى الأصح رواية محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي بن ابي طالب (رض) ، وبعضهم يقول رواية ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود (رض)(١) .

والأرجح عدم تخصيص الرتبة العليا في الصحة بأحد هذه الاسانيد ، بل كل ما اطلق عليه الأئمة هذا الوصف استفيدت أرجحيته ، ويلتحق

---

(١) — عبد الله بن مسعود من الصحابة هو أحد **العبادلة الأربعة** الذين كانوا يعتبرون أربعة أركان في الحديث والفقه والفتيا ، وهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن العباس الملقب : **ترجمان القرآن** . وكان ابن مسعود يلقب : **حبر الأمة** (والحبر بفتح الحاء وكسرها العالم المتبحر) .

وعلقمة بن قيس النخعي ولد في حياة الرسول (ص) ثم تلقى حديث ابن مسعود وغيره من الصحابة ، واقتفى طريقة ابن مسعود في فقه الرأي ، ويعد علقمة المؤسس الاول من التابعين لطريقة أهل الرأي العلمية في العراق ، وهو أجل من تلقى عن ابن مسعود . ويعد ابراهيم بن يزيد النخعي أجل من تلقى عن علقمة ، وحماد بن أبي سليمان شيخ ابي حنيفة أجل من تلقى عن ابراهيم ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت الملقب **بالامام الأعظم** من أهل الفقه ومؤسس المذهب الحنفي وإمام أهل الرأي في العراق هو أجل من تلقى عن شيخه حماد . وأبو حنيفة كانت ولادته سنة /٧٠/ ووفاته سنة /١٥٠ هـ .

بـه ما اتفق على قبوله البخاري ومسلم ، ثم ماانفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم .

(ر : « علوم الحديث » — المقدمات — لابن الصلاح في النوع الاول ، و « قواعد التحديث » للشيخ جمال الدين القاسمي ص /٥٧/ نقلا عن شرح النخبة والتدريب)

ب) ـ الحديث الحسن :

والحديث الحسن هو الذي لا تبلغ رواته كلهم أو أحدهم مرتبة رجال الصحيح بل هم دونهم في الحفظ والاتقان وليس في سنده متهم بالكذب او الغفلة أَو الخطأ ، وليس فيه شذوذ .

ج) ـ الحديث الضعيف :

وأَما الحديث الضعيف فهو ماانحط سنده عن رتبة رواة الصحيح والحسن ، أَو وجد فيه علة قادحة .

والحديث الضعيف تحته أَنواع كثيرة تختلف اسماؤها وصفاتها باختلاف العلل القادحة الموجبة لضعفه ، فمن أَنواعه مايسمى المقلوب او الشاذ او المضطرب أَو المرسل أو المنقطع أوالمُعْضَل[1] ، إلى غير ذلك من الاسماء

(١) — المعضل (بفتح الضاد) ، وهـو في اصطلاحهم ما أسقط من سنده شخصان فأكثر بشرط التوالي ؛ كقول الشافعي : « قال ابن عمر قال رسول الله كذا » فان بين الشافعي وابن عمر واسطتين هما مالك فنافع مولى ابن عمر . (ر : قواعد التحديث للقاسمي ص /١١١) .

الدالة على نوعيّة خاصة لعلة قادحة ، وسيأتي شرح بعض هذه الانواع.

ويرى بعض علماء الحديث تقسيم الحديث الى قسمين فقط : **صحيح وضعيف**، ويلحق الحسن بالصحيح ، لكن الجمهور على التقسيم الثلاثي .

والمقرر لديهم أن الحديث الضعيف لا يعتمد عليه ولا يقبل في اثبات الاحكام الشرعية واستنباطها، وأن الحديث الصحيح هو الذي يعول عليه في ذلك حتى روي عن كل من أئمة المذاهب الاربعة الفقهاء أنه قال : «إذا صح الحديث فهو مذهبي».

أما الحديث الحسن فيعتبر لديهم في حيز القبول ، ويحتج به فيما لا يعارض الصحيح . فاذا تعددت طرق روايته، أو دعمته أحاديث اخرى توافقه يرتقي عندهم الى درجة الصحيح في الاعتبار، ويسمى عندئذ «**صحيحاً لغيره**».

وأما الحديث الموضوع المكذوب على لسان النبي عليه السلام ، أي الذي حكم العلماء بوضعه . فهو غير داخل في هذه الاقسام ، لأنه لا يعتبر من الحديث النبوي .

انواع الصحيح

والحديث الصحيح تحته أنواع عديدة :

١) — الحديث المتواتر

فمنه «المتُواتر» وهو الذي يرويه عن النبي عليه السلام عدد كثير عن عدد كثير إلى حين تدوينه بحيث تبلغ كثرتهم دائماً مبلغاً يحكم العقل

معه باستحالة تواطئهم على الكذب ، كتواتر رواية القرآن عن النبي عليه السلام .

والتواتر إذا تحقق في خبر يفيد علم اليقين في صحة نقله كحكمنا بوجود كثير من البلدان التي لم نشاهدها ، استناداً الى إخبار الكثيرين ممن شاهدوها وحكوا عنها . ولذا لا يشترطون في رواة التواتر العدالة التي يشترطونها في رواة الآحاد ، لان اليقين في التواتر مستفاد من الكثرة البالغة حداً لا يمكن معه عقلا احتمال التواطؤ على الكذب .

ومتى نزلت كثرة الرواة عن هذا القدر الذي يوجب الحكم العقلي في عصر من عصور الرواية انقطع التواتر ولا يعود بعودة الكثرة في عصر بعده ، لأن تلك الكثرة عندئذ إنما تروى عن قلة ،

والعبرة في دوام التواتر الى حين التدوين فمتى تم تدوين الحديث المتواتر وتسجيل تواتره في مدونات المصنفين الثقات من علماء الحديث لاعبرة بعد ذلك لقلة رواته في العصور المتأخرة بل يظل محتفظاً بصفة التواتر .

والأحاديث المتواترة نوعان : متواتر بلفظه ، ومتواتر بمعناه دون لفظه .

فالمتواتر بلفظه قليل جداً ، ومن العلماء من لا يعتبر متواتراً بلفظه الا حديثاً واحداً هو قول النبي عليه السلام : « من كذب علي متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعده من النار » (ر : «علوم الحديث» لابن الصلاح ، النوع/٣٠)

وأما المتواتر بمعناه فهو الذي لم تتواتر رواية لفظه ولكن معناه وردت فيه أحاديث كثيرة بمناسبات وطرق مختلفة بلغ مجموعها حد التواتر وإن لم يتواتر نص كل واحد منها ، وهذا أيضاً قليل لكنه أكثر من المتواتر بلفظه ، ومن أمثلته جميع الاحاديث التي تتضمن حكماً أصبح معلوماً من الشريعة بالضرورة كعدد ركعات الصلوات المفروضة ، وتحريم الغش .

وقد أفرد فريق من المؤلفين المتقدمين والمتأخرين الاحاديث المتواترة بالتدوين . وآخرهم العلامة المحدث حجة العصر المرحوم السيد محمد بن جعفر الكتاني الفاسي نزيل دمشق ، صاحب «الرسالة المستطرفة» والمؤلفات الكثيرة ، في كتاب سماه : « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » وهو مطبوع . وقد بلغ ما جمعه فيه ثلثمائة وعشرة أحاديث ما بين متواتر لفظاً أو معنى فقط . وللتواتر شرائط معروفة في كتب المصطلح .

٢) — **المشهور :**

ومن أنواع الصحيح ايضاً الحديث « المشهور » وهو الذي كانت أول روايته عن النبي عليه السلام رواية آحاد ثم تواترت بعد ذلك فرواه عنهم عدد كبير بالغ حد التواتر فاذا كان الراوي الأول من الثقات كان الحديث المشهور من نوع الصحيح بل يأتي في الدرجة الثانية بعد التواتر كحديث :

« انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرىء ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت

هجرته دنيا يصيبها او امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه »[١]

فان راويه الاول هو عمر بن الخطاب (رض) وحده[٢] ثم اشتهر وتواتر عنه، فبلغ عدد رواته المئات الكثيرة ،

٣) - **حديث الآحاد :**

وهو الذي يرويه واحد فأكثر عن واحد فأكثر دون أن يبلغوا حد التواتر أو الشهرة الآنفي الذكر . فاذا كان جميع رواته من الثقات الذين يتألف منهم سند صحيح كان حديث الآحاد صحيحاً والا فلا .

يتضح من ذلك انه اذا كان في سند الحديث كله راو واحد ضعيف خرج الحديث عن الصحة ، كالسلسلة إذا كان فيها حلقة واحدة ضعيفة كانت السلسلة كلها ضعيفة كهذه الحلقة وإن كانت سائر حلقاتها قوية .

والأحاديث الصحاح المأثورة معظمها من نوع الآحاد إلا قليلا مما تواتر أو اشتهر . ومنهم من يعد المشهور من قسم الآحاد، فيقسم الحديث من حيث طرق روايته الى قسمين فقط : متواتر وآحاد .

الصحابة ، والتابعون ، وتابعو التابعين :

والصحابي (بفتح الصاد) : هو الذي اجتمع بالنبي عليه السلام من المؤمنين .

---

(١) — اخرجه البخاري ومسلم وغيرهما (ر : شرح المناوي على الجامع الصغير للسيوطي تحت الحديث الاول .

(٢) — ومن ثم يعدون هذا الحديث في أول روايته **غريباً** ، فان الغريب في اصطلاح المحدثين هو ما انفرد به راو ثقة .

والتابع او التابعي : هو الذي لم يجتمع بالنبي وإنما أدرك أحد صحابته واجتمع به .

وتابع التابعي : هـو الذي لم يدرك أحداً من الصحابة ، وإنما ادرك أحد التابعين .

أنواع أحاديث الآحاد

وأحاديث الآحاد تتنوع الى أنواع شتى بحسب الصفات التي في أسانيدها أو متونها ، وقد اصطلح المحدثون على أسماء يميزون بها كل نوع منها بحيث تعرف هـذه الصفات فيه بمجرد تسميته باسمه الاصطلاحي كما سلفت الاشارة إليه .

فمن هذه الصفات ما يعتبر مزية في سند الحديث فإذا وجد في السند الصحيح زاده اعتباراً ، ومنها ـ وهو الأكثر ـ ما يعتبر عـلة قادحة لا يمكن معها أن يرتقي الحديث إلى رتبة الصحيح .

أ) — فمن النوع الأول الذي فيه صفة تعتـبر من المزايا : الحديث « **المسلسل** » والحديث « **العزيز** » . فالمسلسَل هو الذي يحافظ فيه جميع الرواة كقول كل منهم (سمعت فلاناً يقول سمعت فلاناً يقول) الخ ... او (حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه ، قال حدثني فلان وهـو اول حديث سمعته منه) الخ ... أو يحافظ فيه الرواة على إشارة من النبي عليه السلام حين التحديث ، كما لو كان جالساً فاتكأ أو رفع يده، فيحاكي

هذه الحركة ويقلدها الراوي الأول فمن بعده . ومزية الحديث المسلسل اشتماله على مزيد الضبط والمحاكاة من الرواة .

والعزيز هو الذي يشترك في سماعه ونقله اثنان أو ثلاثة ، أي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين إلى النهاية .

ب) — ومن الثاني الذي فيه صفة تعتبر علة قادحة تنافي الصحة أنواع كثيرة: كالمنقطع والمعضَل والمعلَّق والمدلّس والمنكر والمضطرِب والمدرَج والمقلوب، وغير ذلك . وتعرف معاني هذه الأنواع بالرجوع إلى كتب مصطلح الحديث .

١٨

المرفوع والمتصل والمسند والمنقطع والمرسل والمعنعن

هذا ، ومن المفيد أن نخصص بالشرح ستة أَنواع كثيرة الدوران في البحث عن أَسانيد الحديث ، وهي :

١) — **الحديث المرفوع**: وهو ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام خاصة ونقل عنه صراحة من قوله أَو فعله أو تقريره، سواء أكان سنده متصل الحلقات إلى الصحابي (الراوي الأول) ، أو كان غير متصل ، أو كان محذوف السند كله ، كما لو قال المحدث : « قال رسول الله (ص) أَو فعل كذا و كذا » .

من أَمثلة المرفوع ما رواه أحمد في مسنده من حديث سعد ابن أبي

وقاص ، قال أحمد : حدثنا عبدالله ، حدثني أبي [١] ، حدثنا رَوْح ، حدثنا محمد بن أَبي حُميد ، «حدثنا اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده سعد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شِقْوته ثلاثة : من سعادة ابن ادم المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقوة ابن آدم : المرأة السوء والمسكن السوء ، والمركب السوء » .

وما رواه الامام مسلم في صحيحه . قال : « حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاريّ ـ وحدثنا أبو الأحوص محمد ابن حيّان ، حدثنا ابن أبي حازم ـ كلاهما [٢] عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا » .

فاذا لم يكن الحديث مرفوعاً بل تضمن نقل شيء من أمور التشريع عن صحابي ولم يرفعه هذا الصحابي ، أي لم يقل إنه سمعه أو رآه من النبي

---

(١) — أي قال عبد الله : حدثني أبي . ومن عادة المحدثين اختصار ذلك ، وقد يرسمون : (ثنا) أو (نا) اختزالا من « حدثنا » و (أنا) اختزالا من « أخبرنا » . ولكن أصول قراءة السند أن يرد القارىء المختصَر أو المختزل الى أصله ، فيقول القارىء هنا مثلا : « حدثنا عبد الله (قال) حدثني ابي (قال) حدثنا روح .... عن سعد (انه) قال : قال رسول الله » الخ ..

(٢) — اي يعقوب وابن ابي حازم كلاهما يروي عن سهيل : فهذا الحديث يرويه مسلم عن سهيل من طريقين .

(ص) سمي عندئذ: «**موقوفاً**»، وبعضهم يسميه: «**اثراً**» كما تقدم، وتكثر الموقوفات في التفسير المأثور عن الصحابة في آيات القرآن.

ومن أمثلة الموقوف حديث: «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن» فهذا يرويه بعض الفقهاء على أنه حديث نبوي. والتحقيق أنه من قول عبد الله بن مسعود (رض) موقوفاً عليه غير مرفوع الى النبي عليه السلام. وقد أخرجه عن ابن مسعود أحمد بن حنبل في مسنده. ويعده الفقهاء أصلا ودليلا على اعتبار العرف والعادة في أحكام المعاملات الشرعية بين الناس (١).

وحكم الموقوف عند كثير من المجتهدين كأبي حنيفة ومالك: أنه إن كان موضوعه مما يدرك بالرأي لا يعتبر من الحديث النبوي في شيء، بل هو رأي للصحابي المنقول عنه. وأما إذا كان يتضمن أمراً لا مجال للرأي والقياس فيه، كعدد ركعات الصلاة ومواقيتها مثلا ومقادير الزكاة، فهو في حكم الحديث المرفوع؛ لأن الصحابي لا يمكن أن يقوله إلا عن سماع من النبي عليه السلام ما دام لا مجال للرأي فيه.

٢) — **الحديث المتصل، او الموصول**: هو ما اتصل سنده الى المروي عنه الاول بحيث يذكر كل راو من سمعه منه.

ومن أمثلة المتصل الحديث السابق المذكور في مثال المرفوع، فان

---

(١) — ر: أول رسالة «نشر العَرف في بناء الأحكام على العُرف» للعلامة الفقيه محمد أمين ابن عابدين.

كل واحد من رواته (من الراوي الأخير أحمد بن حنبل حتى الراوي الاول الصحابي سعد بن أبي وقاص) قد ذكر من سمعه منه وأخذه عنه.

ومن أَمثلته أيضاً: ما رواه أَحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب:

«حدثنا عبدالله، حدثني أبي، حدثنا يعقوب، حدثنا أبي عن ابن اسحاق، قال حدثني نافع مولى عبدالله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، قال: خرجت أَنا والزُّبَير والمقداد بن الاسود إِلى أموالنا بخيبر [١] نتعاهدها. فلما قدمناها تفرقنا في أموالنا، قال: فعُدِي عليّ تحت الليل ففُدعت [٢] يداي من مرفقي، فلما اصبحت استُصرخ عليّ صاحباي فأتياني فسألاني عمن صنع هذا بك؟ قلت لاأدري. قال: فأصلحا من يدي ثم قدموا بي على عمر، فقال: هذا عمل يهود.

ثم قام في الناس خطيباً، فقال: أيها الناس، **ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على انَّا نخرجهم اذا شئنا**. وقد عدَوا على عبد الله بن عمر ففدعوا يديه، كما بلغكم، مع عدوتهم على الأنصار قبله، لانشك أنهم أَصحابهم [٣]، ليس لنا هناك عدو غيرهم. فمن كان له مال بخيبر فليلحق به، فاني مُخرِجٌ يهود، فأخرجَهم».

---

(١)— كانت خيبر لليهود ففتحها النبي عليه السلام ووزع اراضيها بين المجاهدين الفاتحين عندما خان اليهود ونقضوا المعاهدة التي كانت بينهم وبينه.

(٢) — الفدع: خلع المفاصل من أماكنها.

٣) —أي لانشك انهم هم المعتدون على عبدالله الآن وعلى الأنصار من قبل.

فهذا حديث متصل الإسناد من روايه الأخير الامام أحمد بن جنبل إلى عمر .

٣) — **الحديث المسند** : وهو على الرأي الأرجح ما كان متصلا مرفوعاً ، أي مااجتمع فيه صفة اتصال السند الى صفة الرفع والاضافة الى النبي عليه السلام ، كالأمثلة التي ذكرناها للمرفوع والمتصل . فكل منها مسند .

ومن أمثلته ماوراه البخاري في باب مداواة النساء جرحى الجهاد، قال: « حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا بشر بن المفضَّل ، حدثنا خالد بن ذكوان عن الرُّبيِّع بنت مُعوّذ ، قالت : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي ، ونداوي الجرحى ، ونرد القتلى الى المدينة » .

وهذا المثال ليس فيه لفظ معين منقول عن النبي (ص) وانما يثبت به أَمر النبي عليه السلام للنساء بهذه المساعدة ، او **تقريره** إن لم يكن عن أَمر منه ولكنه فعل بحضرته فأقره .

٤) — **الحديث المنقطع** : وهو ما كان في سلسلة إسناده راو غيرمذكور ، سواء أَكان ذلك الراوي المطوي هو الصحابي أو من دونه ، كقول مالك مثلا : «قال ابن عمر قال رسول الله او فعل كذا وكذا .. » فان مالكا لم يلق ابن عمر وانما أخذ عن نافع مولى ابن عمر وراوي علمه .

والمنقطع غير **المقطوع** في اصطلاح المحدثين. فإن المقطوع هو ماجاء عن التابعين أو من دونهم من أقوالهم وأَفعالهم موقوفاً عليهم ، وهو في

الحقيقة لا يعد من الحديث فذكره في أقسامه لأجل التمييز .

٥) — **الحديث المرسل** : فاذا كان الراوي المطوي من سند الحديث المنقطع هو الصحابي (الراوي الأول) سمي الحديث **مرسلاً** ؛ كقول نافع مولى ابن عمر : قال رسول الله (ص) كذا أو فعل كذا ، فان نافعاً تابعي لم يسمع من النبي مباشرة وإنما لقي الصحابة . وللعلماء اختلاف طويل في أن الحديث المرسل يمكن أن يكون صحيحاً ، أو أن الإرسال علة مضعفة للحديث أبداً بلا تفصيل .

وإذا كان المطوي من سند الحديث راويين **متتاليين** فأكثر سمي الحديث عندئذ : « **معضلا** » ومثاله قول مالك مثلا : « قال رسول الله » . وكذا قول الشافعي مثلا : « قال ابن عمر قال رسول الله كذا و كذا » .

فبين مالك والنبي عليه السلام واسطتان على الأقل لأنه من تابعي التابعين ، وبين الشافعي والصحابي ابن عمر واسطتان أيضاً .

٦) — **الحديث المعنعن** : وهو مايقول فيه الراوي : « عن فلان عن فلان عن فلان ..... عن النبي (ص) أنه قال كذا أو فعل كذا » بدلاً من أن يقول الراوي « حدثني أو أخبرني فلان أو سمعت فلانا » وما في معناه . ونقطة الشبهة فيه ان جملة « عن فلان » ليست صريحة في أن الراوي سمع بنفسه من فلان المذكور المروي عنه .

بناء على ماسلف تقسم علل الأحاديث إلى نوعين : **ظاهرة** ، **وخفية** .

فالظاهرة مايعود الى طريقة النقل كالعنعنة والإرسال والانقطاع .
والخفية ما سوى ذلك كأحوال الرواة والشذوذ والغرابة .

ويتضح أيضاً مما بيناه في شرح تلك الأنواع الستة من الحديث ، أَن الحديث لكي يكون خالياً من العلل الظاهرة بمختلف أنواعها من هادمة للصحة وغير هادمة يجب أن يكون مسنداً ،أي متوافرا فيه الرفع والاتصال معاً . ثم بعد ذلك يمكن أن يكون المسند صحيحاً أو ضعيفاً بالنظر الى أحوال رواته وسائر العلل الخفية .

أَما المرفوع فإن كان متصلا فهو المسند ، وان كان غير متصل فهو ضعيف أبدا، لأن فيه علة الانقطاع وإن كان المذكورون من رواته ثقات.

وأَما المعنعن فإن مجرد العنعنة لايخرجه عن الصحة ، بل إذا ثبت إمكان تلاقي كل راوٍ مع من فوقه وكانوا كلهم ثقات، يعتبر متصلا صحيحاً ، وإلا فلا . وقد وجد المعنعن كثيراً في صحيحي البخاري ومسلم .
(ر : قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص/١٠٤ و ١١١) .

ملاحظة

ومما تجب ملاحظته أن الحكم على حديث بالصحة أَو بالضعف إنما هو تعبير عن ظاهر الحال وليس حكما على الواقع ونفس الأمر .

فاذا قيل عن حديث : إنه صحيح ،فمعنى ذلك أن رجال سنده ثقات ، وإسناده متصل ومرفوع ،وليس في متنه مطعن ؛ فهو بحيث يوحي بغلبة

الظن لأهل المعرفة والاختصاص أنه صحيح النسبة الى النبي (ص).

وإذا قيل عن حديث: إنه ضعيف أو غير صحيح، فليس معنى ذلك أنه كذب قطعاً، بل قد يكون في الواقع صدقاً، فحينئذ هو بالنسبة للصحابي اذا كان قد سمعه من النبي عليه السلام واجب الاتباع؛ وإنما المراد بوصفه بعد ذلك بالضعف أنه بالنسبة إلى من جاءهم عن طريق النقل والرواية من المتأخرين لم يصح إسناده فلا يعتمد عليه.

١٩

الحديث القدسي

هناك نوع من الأحاديث المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يسمى في اصطلاح العلماء: «**الحديث القدسي**»، وهو ما يسنده النبي من الكلام إلى الله عز وجل، فيرويه النبي للأمة على أنه من كلام الله.

فالفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي هو أن الاول يحكيه النبي عليه السلام حكاية عن الله تعالى ويسند مضمونه إليه، أما الثاني فمن كلام النبي نفسه.

والفرق عندئذ لدى العلماء بين الحديث القدسي والقرآن، مع أن كليهما يضيفه النبي الى الله تعالى هو حاصل من جهتين: جهة ذاتية، وجهة خارجية:

أ) — فالفارق بينهما من الجهة الذاتية هو أَن القرآن العظيم موحى بلفظه وترتيبه ، فليس للنبي عليه السلام فيه إلا التبليغ. أما الحديث القدسي فموحى بمعناه فقط دون لفظه ، فصياغته من النبي عليه السلام كصياغته لأقواله نفسه .

فالحديث القدسي نظير مالو أُعطي شخص كتاباً ، أَو أُلقي عليه كلام بإحدى اللغات و كلف أن يترجمه الى لغة أخرى فالترجمة باللغة المنقول إليها هي من صياغته وعبارته ، ولكن معانيها إنما ينقلها نقلا على سبيل الحكاية .

أَما القرآن فنظير مالو أَعطي شخص كتاباموجها الى جماعة و كلف أَن يتلوه عليهم بنصه تبليغاً دون تصرف .

ب) ـ والفارق بينهما من الجهة الخارجية هو أن القرآن في الواقع ثابت نقله عن النبي عليه السلام بطريق التواتر الذي هو أعلى درجات الثبوت ، فهو متواتر كله . أَما الحديث القدسي ففيه الصحيح والضعيف الثبوت ، بل وفيه الموضوع المكذوب ، كسائر الحديث النبوي .

ومن الأمثلة الصحيحة للحديث القدسي , مارواه الامام مسلم في صحيحه بسنده إلى أَبي ذرٍّ الغفاري رضي الله عنه ، ونقله النَّوَويّ في أربعينه المختارة، (رقم/٢٤) والسيوطي في الجامع الصغير (رقم/٦٠٢٠) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« قال الله تعالى : **ياعبادي** ، إني حرَّمت الظلم على نفسي، وجعلته محرَّماً بينكم ، فلا تظالموا .

ياعبادي ، كلكم ضالّ إلاّ من هديته ، فاستهدوني أهدِكم .

ياعبادي ، كلكم جائع إلا من أطعمتُه فاستطعموني أطعمكم .

ياعبادي ، كلكم عارٍ إلا من كسوتُه ، فاستكسوني أكسُكم .

ياعبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعا ، فاستغفروني أغفر لكم .

ياعبادي ، إنكم لن تبلغوا ضرّي فتضرّوني ، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني .

ياعبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنّكم كانوا على أتقى قلب رجلٍ واحدٍ منكم مازاد ذلك من مُلكي شيئاً .

ياعبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، كانوا على أفجر قلب رجلٍ واحدٍ منكم مانقص ذلك من ملكي شيئاً .

ياعبادي ، لو أَن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، قاموا فى صعيد واحد ، فسألوني فأعطيت كل إنسان مَسألتَه مانقص ذلك مما عندي إلا كما يَنقُص المِخْيَط إذا أدخل البحر .

ياعبادي ، إنما هي أَعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفيكم اياها : فمن وجد خيراً فلْيَحْمَد الله ، ومن وجد غيرَ ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه » .

ومجموع الأحاديث القدسية المروية يتجاوز المائة (ر: شرح الاربعين النووية للعلامة الشهاب ابن حجر الهيتمي تحت هذا الحديث) .

وقد يتصل الحديث النبوي بالحديث القدسي ويتداخلان في نص واحد كحديث فضل الصيام رواه الشيخان البخاري ومسلم في كتاب الصوم من صحيحيهما ، أن رسول الله (ص) قال :

« كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر أمثالها الى سبعمائه ضعف ، قال الله تعالى : **الا الصوم ، فانه لي وأنا أجزي به ، يدع**[١] **شهوته وطعامه من أجلي** . للصائم فرحتان : فرحةٌ عند فطره ، وفرحة عند لقاء ربه ، ولَخُلوف فمِ الصائم عند الله أَطيبُ من ريح المسك » .

٢٠

مقارنة بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن

الفرق عظيم جداً بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن في طريقة البيان العربي . فبينهما شقة واسعة لا يشبه أَحدهما الآخر لدى أهل البصر باللغة وأَساليبها، وبالمأثور المألوف من بيانها قديمه وحديثه .

وإن هذا التفاوت الكبير في الأسلوبين إذا أَنعم الانسان فيه النظر

---

(١) — ضمير الفاعل يعود الى الصائم المفهوم من المقام . وتختلف رواية البخاري عن مسلم في بعض ألفاظ هذا الحديث وجمله . وقد أوردناه هنا بلفظ رواية مسلم . والخلوف (بضم الخاء) تغير رائحة الفم في الجوع بسبب فراغ المعدة .

وكان ذا ملكة بيانية لا يترك لديه مجالا للشك والريبة في أن الحديث النبوي والقرآن صادران عن مصدرين مختلفين .

فالحديث النبوي كما سنرى من نصوصه التي سنعرض أمثلتها قريباً جاء كله على الأسلوب المعتاد للعرب في التخاطب ، تتجلى فيه لغة المحادثة والتفهيم والتعليم والخطابة في صورها ومناهجها المألوفة لدى العرب ، ويعالج جزئيات القضايا والمسائل ويجيب عنها،ويحاور ويناقش كما يتخاطب سائر الناس بعضهم مع بعض . ولكنه يتميز من الكلام العربي المألوف بأن فيه لغة منتقاة غير نابية ، وأن فيه إحكاماً في التعبير وجمعاً للمعاني المقصودة بأوجز طريق وأقربه دون حشو ، مما استحق به التسمية بجوامع الكلم .فهو كلام عربي من الطراز **المعتاد المألوف**، ولكنه على درجة عليا من أساليب البلغاء المعهودة .

أما أسلوب القرآن فهو أسلوب مبتكر لا يجد الناظر فيه والسامع شبيهاً له فيما يعرف من كلام العرب وأساليبهم. يعالج الكليات ، ويفرض الأحكام ، ويضرب الأمثال ، ويوجه المواعظ ، في عموم لا تشبهه العمومات المألوفة ، وخطاب فيه من التجريد ما يجعل له طابعاً خاصاً منقطع النظير .

فلو أخذ قانون تشريعي وقورن بأحكام القرآن الآمرة الناهية لما كان له به شبه في الأسلوب أصلا ، ولو اتحد موضوع الأمر والنهي فيهما .

واذا أخذ كتاب تاريخ وقورن بما في القرآن من قصص تاريخي لما

وجد أيضاً بينهما شبه في الأسلوب ولو أنهما عالجا قصة واحدة .

ولو أخذ كذلك كتاب مواعظ وأخلاق وقورن بما في القرآن من مواعظ لما كان بينهما أيضاً شبه أصلاً في الأسلوب ولو اتحد الموضوع.

وهكذا لا يمكن أن يجد الباحث كلاماً أو كتاباً في اللغة العربية يمكن أن يتحد أو يتشابه أسلوبه وأسلوب القرآن . فهو صورة جديدة مبتكرة في البيان العربي جارية على قواعد العرب وطريقتهم في التركيب ، ولكنه يختلف عنها كل الاختلاف فيما نسميه بالاسلوب ، بحيث إنك لو خلطت سورة أو جملة آيات بمجموعة أخرى من الكلام العربي لاستطعت أن تميزها منها بسهولة .

أما الحديث النبوي فكثيراً ما يشبه أسلوبه أسلوب سائر الأقوال والحكم المأثورة إذا كانت بليغة . ولذلك كثيراً ما توضع الأحاديث كذباً على لسان رسول الله عليه السلام فتشتبه من حيث لفظها ومعناها على السامع ،ولا يمكن البحث عن أصالتها وصحتها إلا عن طريق السند .

ومن المسلم به لدى أهل البصر الأدبي أنه من المتعذر على الشخص الواحد أن يكون له أسلوبان في بيانه يختلفان اختلافاً كبيراً أحدهما عن الآخر ويجري كل منهما في ذاته على نسق متشابه لا يختلف في درجة بلاغته وطريقته ،ويختلف عن اسلوبه الآخر اختلافاً كلياً ، فهذا مما لم يعهد في التاريخ الأدبي المعروف . بل إذا أراد أحد الكتاب أن يخرج عن الاسلوب الذي هو متميز فيه إلى أسلوب آخر فلابد أن يظهر فيه التكلف،

ولا يمكن أن يتقن ذلك الأسلوب الثاني ، فما بالك بهذا التفاوت الكلي بين أُسلوب القرآن وأسلوب الحديث ؟

فمن يتوهم من الأجانب أن القرآن هو مجموعة من تأليف النبي عليه السلام إلى جانب أحاديثه إنما منشأ وهمهم هذا عدم إمكانهم أن يتذوقوا الفارق العظيم بين الأسلوبين لكي يعرفوا إمكان وحدة المصدر فيهما أو اختلافه .

وهذا الاختلاف الواسع المدى بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الذي يوجب الحكم باختلاف مصدرهما يتجلى واضحاً لكل ذي إدراك في الأسلوب العربي وذوق في لسان العرب من المقارنة بالأمثلة الواردة منهما في موضوع واحد :

فلو أننا أخذنا من القرآن آيات ، ومن الحديث النبوي أَحاديث في موضوع تلك الآيات نفسه ، لرأينا بهذه المقارنة من اختلاف الأسلوبين الحاكم باختلاف المصدر ما فيه البرهان الكافي :

١)— فلنأخذ مثلاً قول القرآن العظيم في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » .

ولننظر مقابله في المعنى نفسه قول النبي عليه الصلاة والسلام :

« لَتأمُرُنَّ بالمعروف ولَتَنْهَوُنّ عن المنكر ، أو لَيُسلّطَنَّ الله

عليكم شِرارَكم ، فيدعو خيارُكم فلا يستجاب لهم » .

٢) — ولنأخذ مثلاً في موضوع الإخاء في الدين قول القرآن العظيم في سورة الحجرات :

« إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم تُرحمون » .

ولننظر مقابله في نفس المعنى قول النبي عليه السلام :

« المسلم أخو المسلم لا يَظلمه ولا يُسْلِمه » .

ومعنى (يسلمه) أن يتركه لعدوه فلا يحميه ولا يمنعه منه .

٣) - ولنأخذ أيضاً قول القرآن العظيم في موضوع الإخاء الإنساني العام والتآلف والتفاضل بالتقوى والصلاح ، لا بالعرق والنسب ، ولا بالمال والنشب :

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شُعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير » .

ولننظر في المعنى نفسه أقوال النبي عليه السلام التالية :

« أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر[1]

---

(١) — يفسر أهل اللغة والحديث الأحمر هنا بالأبيض من الناس . وجمعه « أحامر » . أما الأحمر من الأشياء مراداً به ذو اللون الأحمر المعروف فجمعه : « حُمر » بضم فسكون (ر : النهاية لابن الاثير ، ولسان العرب) .

على أسود ، ولا لأسود على أحمر ، إلا بالتقوى » .

« من أَبطأ به عمله لم يُسرع به نَسبه » .

« المؤمن آلف مألوف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » .

٤) — ولنأخذ أيضاً قول القرآن العظيم في ارتباط صلاح الحياة الاجتماعية بنظام العقوبة على الجنايات .

« ولكم في القصاص حياة ياأولى الألباب لعلكم تعقلون » .

ولننظر في مقابله قول النبي عليه السلام :

« إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً » .

٥) — ولنأخذ أيضاً قول القرآن في وجوب أداء الأمانة والحكم بالعدل :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نِعِمَّا يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيرا .

ولننظر في مقابله أقوال النبي عليه السلام :

« أَدّ الأمانَة الى من ائتمنك ، ولا تَخُن من خانك »

« ما مِن أحدٍ يكون على شيء من أمور هذه الأمة فلم يعدل فيهم إلا كبَّه اللهُ في النار . »

« لا تقدَّسُ أَمة لا يُقضى فيها بالحق ولا يأخذ الضعيف حقه من القوي غيرَ مُتَعتَع . »

وهكذا إذا تقصينا الموضوعات والمعاني التي وردت في القرآن وفي الحديث معا نجد بينهما في الأسلوب العربي هذا البون الكبير الذي يجزم

معه كل ذي بصر وإنصاف أن شخصاً لا يمكن أن يصدر عنه هذان الأسلوبان معاً ، ولكل منهما طابعه الخاص البعيد كل البعد عن الآخر ، وكل منهما في ذاته وفي جميع أمثلته ونصوصه متشابه لا يختلف، بل يجري على غرار واحد ، فيحافظ على طريقته المتميزة ، وعلى اختلافه عن غيره ذلك الاختلاف الكبير .

وانه ليتجلى من هذه الأمثلة المقارنة ومن نظائرها ماأشرنا اليه آنفاً من أن أسلوب الحديث النبوي هو أسلوب التخاطب العادي المألوف بين العرب في بيانهم وأحاديثهم ومحاوراتهم وحكمهم وأحكامهم ووصاياهم ونصائحهم ، لا يخرج عن هذا السنن المألوف بينهم ، وإنما يمتاز بأنه من جوامع الكلم ومن حكيم البيان وفصيح اللغة ، وبخلوه من الحشو ومن الصور الخطابية العاطفية التي تعتمد على العاطفة وحدها دون العقل . وبتعبير آخر : إنه يتجلى في أسلوب الحديث النبوي العقل الناطق بأبلغ وأوجز تعبير معتاد . أما أسلوب القرآن فيتجلى فيه الابتكار الذي لم يعهد له مثيل ، ولا يشبهه شيء من كلام العرب في طرائق بيانه ومناهج خطابه .

اختلاف الشخصية التي ينم عنها الاسلوبان :

هذا ، وإذا كان كل أسلوب بياني يشف عن ذاتية وشخصية في المتكلم ، فان من وراء ذلك التفاوت العظيم في أسلوبي القرآن والحديث النبوي

من الوجهة البيانية يستشف القارىء والسامع تفاوتاً أعظم منه في هـذه الذاتية التي ينبىء عنها الـكلام .

فعندما تسمع القرآن تتجلى لك من خلال آياته ذاتية تتـكلم من جوّ علوٍ وقوة ، وسطوة ، وقدرة ، وحكمة ورحمة . وهذه الذاتية القويـة العظمى التي تتجلى من وراء أسلوب القرآن لا تضعف حتى في المواطن التي تعبر فيها عن الرحمة ، وإن قوتها واحدة في جميـع سوره وآياته . فهي دائماً ذاتية جبارة قادرة منتقمة عادلة حكيمة رحيمة ، آخذة بزمامين من الترغيب والترهيب ، ذات سلطان مطلق .

فانظر وتصورها مثلا من خلال نحو الآيات التالية :

« الله لا اله الا هو الحي الـقـيُّوم . لا تأخذه سِـنَةٌ ولا نوم ، له ما في السموات وما في الأرض » .

« الله وليّ الذين آمنوا يُخرجهم من الظلمات الى النور » .

« وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مُترَفيها ، ففسقوا فيها ، فَحقَّ عليها القولُ فدمَّرناها تدميرا »

« وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين احسانا »

« إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »

« وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

« أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبةُ الذين من قبلهم ، وكانوا أَشدَّ منهم قوة ، وما كان الله لِيعجزَه من شيء في السموات ولا

في الأرض ، إنه كان عليماً قديراً . ولو يؤاخِذ اللهُ الناسَ بما كسبوا ماترك على ظهرها من دابَّةٍ ، ولكن يؤخّرهم الى أَجلٍ مسمّى ، فإذا جاء أجلهم فإن الله كان بعباده بصيرا » .

« هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيبِ والشهادةِ هو الرحمن الرحيم . هو الله الذي لا اله إلا هو الملك القُدُّوس السَّلام المؤمِن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ، سبحان الله عما يشركون . هو الله الخالق البارىء المصوّر له الأسماء الحُسنى ، يُسبِّح له مافي السموات والارض وهو العزيز الحكيم »

« أَوَلم ير الانسان أَنا خلقناه من نُطفة فاذا هو خصيم مبين . وضرب لنا مثلا ونسي خَلقَه : قال مَن يُحيي العظامَ وهي رميم ؟ قل يحييها الذي أنشأها أولَ مرةٍ وهو بكل خَلقٍ عليم »

أما الحديث النبوي فانك تشعر من وراء اسلوبه بشخصية بشرية ، وذاتية يعتريها الضعف والقوة ، ولكن قوتها من لون آخر : ففيها ضعف الذات العاجزة أمام الصعوبات القاهرة تارة ، وفيها قوة الثقة بالحق تارة اخرى . فكثيراً ماتشعر من اسلوب الحديث النبوي بشخصية تعتزّ بهذا الضعف الذاتي أَمام الله ، إلى جانب اعتزازها بقوة الامانة والثقة بالحق . ففيها ضراعة البشر وتواضع الزهاد ، إلى جانب حكمة العلماء وقوة المبلغين الامناء . فانظر وتصور هذه الشخصية في لون قوتها من خلال

قول الرسول عليه السلام لعمه أبي طالب حينما هددته قريش فنصحه بترك الدعوة » .

« والله لو وضعوا الشمسَ في يميني والقمرَ في يساري على أن أترك هذا الأمر ما فعلت حتى يظهره الله أو أهلك دونه » .

وتصورها في شعورها بالضعف الذاتي من خلال الأدعية المأثورة عن النبي عليه الصلاة والسلام في مناجاة ربه ، كقوله بعدما خرج لدعوة ثقيف وعاد بالأذى والخذلان :

« اللهم اليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي ، وهواني على الناس . يا أرحم الراحمين الى مَن تَكلُني ؟ الى عدو يتجهّمني أم الى قريب ملّكته أمري . ان لم تكن ساخطاً علي فلا ابالي ، غير ان عافيتك اوسع لي . أعوذ بنور وجهك الكريم الذي أضاءت له السموات والارض ، واشرقت له الظلمات ، وصلح عليه امر الدنيا والآخرة أن تُحلّ علي غضبَك ، أو تُنْزل علي سخطك . لك العُتبى حتى ترضى ، ولا حول ولا قوة الا بك » .

وقوله : « اللهم إني أسألك رحمةً من عندك تهدي بها قلبي ، وتجمع بها شملي ، وتَلمّ بها شَعَثي ، وتردّ بها الفِتَن عني » (١) .

ويقول السيد أحمد بن المبارك نقلاً عن شيخه عبدالعزيز الدباغ رحمهما الله تعالى في « الابريز » في معرض بيان الفرق بين الحديث النبوي والقدسي وبين القرآن ، بعد كلام طويل يحلل فيه الفرق من نواح روحية ، ما نصه:

(١) — ر : «أقضية الرسول» للقرطبي ص / ١٢٣

« وكل من له عقل،وأنصت للقرآن ، ثم أنصت لغيره أدرك الفرق لامحالة. والصحابة رضي الله عنهم أعقل الناس ،وما تركوا دينهم الذي كانت عليه الآباء إلا بما وضح من كلامه تعالى . ولو لم يكن عند النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يشبه الاحاديث القدسية ما آمن من الناس أحد ، ولكن الذي ظلت له الاعناق خاضعة هو القرآن العزيز الذي هو كلام الرب سبحانه وتعالى » .

وهذا الكلام إنما يرمي الى ما أوضحناه من تفاوت الاسلوبين تفاوتاً كلياً ، وأن اسلوب القرآن بدع مبتكر لا يشبهه شيء من كلام العرب.

ثم قال الشيخ عبد العزيز أيضاً رحمه الله تعالى بعد ذلك :

« كل من استمع القرآن ، وأجرى معانيه على قلبه ، علم علماً ضرورياً أنه كلام الرب سبحانه. فان العظمة التي فيه، والسطوة التي عليه ، ليست إلاعظمة الربوبية وسطوة الألوهية . والعاقل الكيّس اذا استمع لكلام السلطان ثم استمع لكلام رعيته ، وجد لكلام السلطان نَفَساً به يعرف ؛ حتى إنا لو فرضناه أعمى وجاء الى جماعة يتكلمون، والسلطان مغمور فيهم ، وهم يتناوبون الكلام ، لميّز كلام السلطان من غيره بحيث لاتدخله في ذلك ريبة » .

وهذا الكلام كأنما يعني به، رحمه الله ما سميناه **اختلاف الشخصية** التي تستشف من وراء الكلام .

وبعد فهذه مقارنه بين اسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي انما نقصد بها الموازنة بين الأسلوبين من الناحية العربية البيانية فقط ، وما توحي به من اختلاف الذاتيه والشخصية ممـا يدل على اختلاف المصدر دون النظر الى النواحي التي يذكرها العلماء والأدباء الباحثون في وجوه إعجاز القرآن المتعددة لأنها تخرج عن موضوعنا هنا .

احاديث نبوية منتخبة

لتكون نصوصها موضع دراسة تحليلية وأدبية

١ — « إنما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرىءٍ ما نوى »

[رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب . ونقله السيوطي مستهلاً به كتابه « الجامع الصغير » ، وتقدمت تتمته في بيان أقسام الحديث الصحيح .]

٢ — « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه »

[رواه البخاري في كتاب الايمان من حديث عبد الله بن عمرو .]

٣ — « إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم .

[رواه مسلم عن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر (رض) ونقله عنه الامام النووي في رياض الصالحين ، باب الاخلاص]

٤ — « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »

أجاب النبي عليه السلام بهذا من سأله عن الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاتل حَمِيّةً ويقاتل رياءً ، أي ذلك في سبيل الله ؟

[رواه البخاري ومسلم ، ونقله النووي في الرياض ، باب الاخلاص]

٥ ـ «ان الدِّين النصيحة : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامّتهم» [الجامع الصغير رقم /١٩٦٨/ باسناد صحيح .]

٦ ـ « اللهم اني أعوذ بك من الجوع فانه بئس الضجيع ، وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة » .

[الجامع الصغير /١٥٤٧/ والترغيب والترهيب ج ٣ كتاب الأدب بحث الترغيب في انجاز الوعد والامانة .]

٧ ـ ربَّ صائمٍ ليس له من صيامه إلا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر » . [ج .ص. /٤٤٠٤/ باسناد صحيح .]

٨ ـ «من لم يدَع قولَ الزور والعمَل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » . [ج .ص. /٩٠٢٤/ نقلا عن البخاري .]

٩ ـ « مَثل المؤمن كمثل الخامَة من الزرع : من حيث أتتها الريح كفَتْها ، فاذا سكنت اعتدلت » [ج .ص. /٨١٥١/ نقلا عن البخاري .]

١٠ ـ «المؤمن آلفٌ مألوف ، ولاخير فيمن لا يَألف ولا يؤلف ، وخير الناس أنفعهم للناس » [ج .ص. /٩١٤٧/ باسناد صحيح .]

١١ ـ «ألا أُخبركم بأحبّكم الي وأَقْربكم مني مَنازل يوم القيامة ؟ أَحاسنُكم أخلاقاً ، المُوطَّؤن أَكنافاً الذين يَألفون ويؤلفون »

[الترغيب والترهيب ، كتاب الأدب ج /٣/ بحث الترغيب في حسن الخلق .]

١٢ ـ « مَثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد :

إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمَّى »

[ج .ص. /٨١٥٥/ نقلا عن صحيح مسلم ؛ ومسند الامام أحمد .]

١٣ـ « إنما بُعثتُ لأُتمم مكارم الأخلاق»

[رواه البخاري في كتابه الأدب المفرد . والبيهقي في الشُعب ، وأحمد في مسنده عن أبي هريرة .]

١٤ ـ « ان الله يُحب معاليَ الأمورِ وأَشرافها،ويكره سَفْسافَها »

[ج .ص. /١٨٨٩/ باسناد حسن .]

١٥ ـ « إن الله يُحب إذا عمل أحدُكم عملاً أن يُتقنه »

[ج .ص. /١٨٦١/.]

١٦ ـ « أَحبِ الأعمال الى الله أَدْومُها وإن قلّ »

[ج .ص. /١٩٧/ نقلا عن صحيحي البخاري ومسلم .]

١٧ ـ « مَثل القائم في حدود الله والواقعِ فيها كمثل قومٍ ركبوا في سفينة فاستَهموا ، فصار لكل رجلٍ منهم موضع ، فنَقر رجل منهم موضعَه بفأسه ، فقالوا له : ماتصنع ؟ قال هو مكاني أصنع فيه ماشئت . فان أخذوا على يده نجا ونجوْا ، وإن تركوه هلك وهلكوا »

[رواه البخاري في صحيحه والترمذي في سننه وغيرهما ، ونقله المنذري في الترغيب والترهيب (كتاب الحدود) وهو مروي بالفاظ تختلف في رواية عن أخرى قليلاً .]

١٨ ـ « لَتأمُرنَّ بالمعروف ، ولَتَنهوُنّ عن المنكَر ،أو ليسلّطنّ الله عليكم شِرارَكم فيدعو خيارُكم فلا يستجابُ لهم »

[ج .ص. /٧٢٢٣/ باسناد حسن .]

١٩ـ « كلكم راعٍ ، وكلكم مسؤول عن رعيّته : فالامام راع وهو مسؤول عن رعيته ، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته . فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته »

[ج .ص. /٦٣٧٠/ نقلا عن البخاري ومسلم .]

٢٠ـ « أُنصر أخاك ظالماً او مظلوماً »

قالوا : يارسول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما ؟

قال : « تأخذ فوق يديه » وفي رواية تحجزه عن الظلم فان ذلك نصره »

[رواه البخاري بهذا اللفظ ، ونقله السيوطي باختلاف يسير (ر : « فيض القدير » للمناوي شرح الجامع الصغير رقم /٢٧٣٨/٢٧٣٩) .]

٢١ـ « الظُّلْم ظلُمات يوم القيامة »

[الترغيب والترهيب ج ٣ كتاب القضاء بحث الترهيب الظلم .]

٢٢ـ « إتّق دعوةَ المظلوم فانها ليس بينها وبين الله حجاب »

[الترغيب والترهيب أيضاً .]

٢٣ـ « إنما أنا بشر ،وإنكم لتختصمون الىّ ،ولعل أحدكم يكون أَلحَن بحجته من الآخر فأقضي له على نحو ماأسمع . فمن قضيتُ له بشيء من حق أخيه فانما أقضي له بقطعة من النار ، فليأخذها أو فليتركها .

[ج .ص. /٢٥٦٦/ نقلا عن البخاري ومسلم .]

٢٤ـ «لاطاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق»

[ج.ص./٩٩٠٣/ نقلا عن مسند أحمد من حديث عمران والحكم بن عمرو الغفاري.]

٢٥ـ «لايؤمن أحدُكم حتى يحبَّ لأخيه مايحب لنفسه»

[ج.ص./٩٩٤٠/ نقلا عن البخاري ومسلم.]

٢٦ـ «أربعٌ مَن كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خَصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: اذا ائتُمن خان، وإذا حَدَّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فَجَر»

[الترغيب والترهيب في كتاب الأدب أواخر الجزء الثالث نقلا عن البخاري ومسلم.]

٢٧ـ «من أصبح وهمُّه الدنيا فليس من الله في شيء، ومن لم يهتمّ بالمسلمين فليس منهم، ومن أعطى الذِلّةَ من نفسه طائعا غير مكرهٍ فليس منا»

[الترغيب والترهيب، كتاب البيوع بحث ذم الحرص ج ٢ ص/٢١٣.]

٢٨ـ «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يَدٌ على من سواهم»

[رواه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو (ج ٢ ص/ ١٨٠ و ١٨٥) وأبو داوود في سننه في كتاب الجهاد وكتاب الديات.]

٢٩ـ «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضُه بعضا» [رواه البخاري في كتاب الصلاة وكتاب الأدب وكتاب المظالم، ومسلم في كتاب الادب.]

٣٠ـ « لا دين لمن لا أَمانة له ، ولا صلاة له ، ولا زكاة له ».

[نقله الحافظ المنذري في كتابه « الترغيب والترهيب» (ج ٣ كتاب الأدب وغيره) بحث الترغيب في انجاز الوعد والامانة .]

٣١ـ « المسلمون عند شروطهم »

[ج .ص. /٩٢١٤/ نقلا عن مستدرك الحاكم من حديث انس وعائشة .]

« دعوني ماتركتكم ، انما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على انبيائهم ، فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإِذا أمرتكم بأمر فأتوا منه مااستطعتم »

[البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة .]

٣٢ـ « يَسِّرا ولا تُعسِّرا وبَشِّرا ولا تُنفِّرا ،وتطاوعا ولاتختلفا»

[قاله النبي عليه السلام لابي موسى الاشعري ومعاذ بن جبل حينما بعثهما الى اليمن لتعليم أهلها الاسلام . أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الجهاد .]

٣٣ـ«إن الله تعالى وَضع عن أمتي الخطأَ والنسيان ومااستُكرِهوا عليه»

[ج .ص. /١٨٠٩/ والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس ج ٢ ص /١٩٨/ وصحّحه ووافقه الحافظ الذهبي في تلخيصه على تصحيحه .]

٣٤ـ « لا ضَرر ولا ضِرار »

[ج ص /٩٨٩٩/ وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت في كتاب الأحكام ، وأحمد في مسنده رقم / ٢٨٦٧/من حديث ابن عباس .]

٣٥ـ « أَيها الناس ، إِن ربكم واحد وان أَباكم واحد ، ألا لافضلَ لعربيٍ على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على اسود ، ولا لأسود على أحمر إِلا بالتقوى : إِن أكرمكم عند الله أتقاكم »

[من كلامه عليه السلام في خطبة الوداع رواه أحمد في مسنده ج ٥ ص /٤١١/ الطبعة الاولى / والمنذري في الترغيب الترهيب كتاب الأدب ج ٣ عن جابر بن عبد الله .]

٣٦- « والذي نفسي بيده لا يُسْلِم عبد حتى يسلم قلبُه ولسانه ، ولا يُؤْمِن حتى يأمَن جاره بوائقه » . قلتُ : يارسول الله ،ومابوائقه ؟ قال : « غَشْمُه وظُلمه »

[الترغيب والترهيب كتاب البر والصلة من حديث ابن مسعود .]

٣٧- « ليس الشديد بالصُّرَعة ، إنما الشديد الذي يَملك نفْسَه عند الغضب » [البخاري في كتاب الأدب من صحيحه .]

٣٨- « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ،ماأكرمَ النساءَ إلا كريمٌ ولا أهانهنَّ إلا لئيم» [ج ص / ٤١٠٢/ من حديث علي ابن أبي طالب .]

٣٩- « ألا واستوصُوا بالنساء خيراً فانماهنّ عَوانٍ [1] عندكم »

[رواه الترمذي في سننه في أبواب الرضاع وصححه . وهو من خطبة الوداع .]

٤٠- « ماأحلَّ الله حلالاً أحب إليه من النكاح، ولا أحل حلالاً أبغض إليه من الطلاق »[رواه أبو داوود والحاكم والبيهقي في الطلاق .]

٤١- « من أبطأَ به عمَلُه لم يُسرع به نَسبُه »

[رواه مسلم في الذكر والدعاء عن أبي هريرة .]

---

(١) ـــ العواني جمع عانية ، وهي الأسيرة، وهذا على التشبيه بسبب ضعفهن.

٤٢ـ « إنما أهلك الذين مِن قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ . ويْم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتُ يدَها » [رواه البخاري ومسلم في الحدود عن عائشة .]

٤٣ـ « لا تَقدُس (٢) أمّةٌ لا يُقضى فيها بالحق ، ولا يأخذ الضعيفُ حقه من القوي غير متَعْتَع »

[رواه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ، كتاب القضاء ج ٣]

٤٤ـ « من استعمل رجلاً من عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان اللهَ ورسولَه والمؤمنين » [رواه الحاكم في الأحكام عن ابن عباس .]

٤٥ ـ « الراشي والمرتشي في النار »

[رواه المنذري في الترغيب والترهيب كتاب القضاء ج ٣ .]

٤٦ـ « أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله ، فيأتي فيقول : هذا لكم وهذا هدية أهديت إلي ! أفلا جلس في بيت أبيه أو أمه حتى تأتيه هديتُه ان كان صادقاً . والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقّه إلا لقي اللهَ تعالى يَحمله يوم القيامة . فلا أَعرفنَّ أحداً منكم لقي اللهَ يَحمل بعيراً له رُغاءٌ ، أَو بقرةً لها خُوارٌ أو شاةً تَيْعَر ، اللهم هل بلَّغت ؟ »

[رواه البخاري في الزكاة والهبة والحيل والأحكام ، ورواه مسلم في الامارة عن عبد الرحمن بن سعد الساعدي . ونقله النووي في الرياض باب رد المظالم] .

---

(١) — القدس بضمتين الطهر (المصباح المنير) أي لا تطهر وتتنزه من العلل والمفاسد .

٤٧ـ « لا يُلدغ المؤمن من جحْر مرتين »

[رواه البخاري في الادب ومسلم في الزهد عن أبي هريرة]

٤٨ـ « مُرُوا أَوْلادَكم بالصلاة وهم أبناء سبْعٍ ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشْرٍ ، وفرّقوا بينهم في المضاجع »

[رواه ابو داوود والترمذي والدارمي والدارقطني والحاكم والبيهقي كلهم في كتاب الصلاة ، ورواه أحمد في مسنده (ج ٣/٣٠١) وهو صحيح .]

٤٩ـ « الصلاة عماد الدين »

[ج ص رقم /١٥٨٥/ نقلا عن البيهقي في الشعب عن ابن عمر .]

٥٠ـ « ان الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتُغي به وجهه »

[البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ج ١ ص/١٨٧ .]

٥١ـ « ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرّاً من بطن . بِحَسْبِ ابنِ آدم أُكيلاتٌ يُقمن صلْبَه ، فان كان لا محالة فثُلثٌ لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنَفَسه »

[رواه المنذري في الترغيب والترهيب ج ٣ص /٥١/ والترمذي في الزهد وصححه ، والحاكم في الرقائق وصححه ووافقه الذهبي . وكذا ابن ماجه في الأطعمة عن المقدام بن معد يكرب ، واحمد في مسنده (١٣٢/٤) .]

٥٢ـ « ان الحلال بيّن ، وان الحرام بيّن ، وبينهما مُشتَبِهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتّقى الشُّبهاتِ استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحِمَى يوشك أن يرتع فيه .

ألا وإن لكل مَلكٍ حِمىً ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن في الجسد مُضغةً اذا صلحت صلح الجسد كلُّه ، واذا فسدت فسد الجسد كله ، أَلا وهي القلب » [رواه البخاري ومسلم، عن النعمان بن بشير ، ونقله النووي في الرياض في باب الورع وترك الشبهات ص/٢٦٢.]

٥٣ - « البِرُّ حسن الخُلق ، والإثم ماحاكَ في نفسك وكرهتَ أن يطَّلع عليه الناس »

[رواه مسلم عن النوَّاس بن سمعان ، ونقله النووي في باب الورع أيضاً .]

٥٤ - « لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعةَ أشهرٍ وعَشراً » [رواه البخاري ومسلم ونقله النووي في الرياض كتاب المنهيات ص / ٦١٩ .]

٥٥ - « الإيمان بِضعٌ وسبعون شعبة ؛ فأفضلها قولُ : لااله الا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياءُ شعبة من الإيمان »

[رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ، ونقله النووي في الرياض كتاب الأدب .]

٥٦ - « إن مما أدرك الناسُ من كلام النبوّة الأولى : اذا لم تستحِ فاصنع ماشئتَ » [أخرجه البخاري في باب بدء الخلق، وأبو داوود وابن ماجه في سننهما واحمد في مسنده كلهم عن ابن مسعود .]

٥٧ - « اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ماعلمتُ منه ومالم أعلم ؛ وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ماعلمتُ منه وما لم أعلم »

[رواه البخاري في الأدب المفرد ، والحاكم في الدعاء وصححه ، وابن ماجه ايضاً في سننه واحمد في مسنده ج ١٤٦/٦ — ١٤٧ .]

٥٨ـ « اللهم اني أعوذ بك من أَن أَظلِم أو أُظلم »

[رواه ابو داوود في كتاب الصلاة ، والنسائي في الاستعاذة ، والحاكم في الدعاء وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .]

٥٩ـ « اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ، والجبن والبخل ، و ضلْع الدَّين وغلَبة الرجال » [رواه البخاري في الدعوات، ومسلم في الذكر عن انس . والضلع بفتح اللام وتسكينها الثقل والميل .]

٦٠ـ « اللهم اني أعوذ بك من عِلم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع ،ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها »

[رواه مسلم في الذكر والدعاء عن زيد بن ارقم] .

✡ ✡ ✡

الفهرس

الصفحة

صفحة

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٣	١٤	١٥	١٧
٦٣	١	هجرته دنيا	هجرته الى دنيا